



انتزاع الحياة من جوف اليرموك

جرائم الحرب ضد المدنيين المحاصرين



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلدًا ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أي حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2014

Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2014

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 24/008/2014 Arabic

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: منظمة العفو الدولية،

الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. لهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكليف، فإنه يتطلب إذنًا خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يتطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لاي استفسار آخر يرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: سكان ينتظرون تلقي مساعدات غذائية تقوم الأونروا بتوزيعها في مخيم البرموك المحاصر، جنوب دمشق، سوريا في 31 يناير / كانون الثاني 2014
© unrrwa.org

amnesty.org

قائمة المحتويات

1. مقدمة.....	5
1.1 لمحة عامة.....	8
1.2 موت تحت الحصار.....	10
1.3 الموت جوعاً.....	11
2. العاملون الطبيون والخدمات الطبية والأوضاع الصحية للمحاصرين.....	13
2.1 عمليات التوفيق والاحتجاز والوفيات في الحجز.....	17
3. الحصار والقانون الدولي.....	19
3.1 القانون الدولي لحقوق الإنسان.....	19
3.2 القانون الإنساني الدولي.....	19
3.3 القانون الجنائي الدولي.....	21
4. خاتمة وتوصيات.....	22
4.1 توصيات إلى الحكومة السورية:.....	22
4.2 توصيات إلى كافة جماعات المعارضة المسلحة في سوريا:.....	23
4.3 توصيات إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:.....	24
4.4 توصيات إلى البلدان المجاورة لسوريا:.....	24
4.5 توصيات إلى المجتمع الدولي، ولا سيما الدول التي تمتلك وسائل تقديم المساعدة:.....	24
5. ملحق: جدول الوفيات تحت الحصار.....	26
الهوامش.....	38

1. مقدمة

ثلاث سنوات مضت على قيام السلطات السورية بالرد بوحشية على الاحتجاجات المنادية بالإصلاح والمناولة للحكومة، ما أدى إلى اندلاع نزاع داخلي مسلح ما انفكت ناره تستعر، وأصبح ما يربو على ربع مليون شخص يعيشون الآن تحت الحصار في مختلف أنحاء سوريا. وقد تعرض العديد من الناس لظروف مروعة في معرض معاناتهم للبقاء على قيد الحياة. ويقطن معظم هؤلاء في المناطق التي تحاصرها قوات الحكومة السورية، وظلوا في واقع الحال حبيسي مناطق دمرها القصف الجوي والمدفعي طوال أكثر من عام، ولا يتتوفر لدى المحاصرين الكثير من الطعام واضطروا إلى اللجوء إلى ذبح القبطان والكلاب وأكل لحومها، بينما يقع من يغامر منهم بمحاولة التقط بعض أوراق الشجر والأعشاب لإطعام أفراد عائلاتهم ضحية لنيران قناصة القوات الحكومية. وفي هذه الأثناء، وقع المدنيون تحت حصار قوات جماعات المعارضة المسلحة في المناطق التي لا زالت تحظى الحكومة بتأييد شعبي فيها، حيث قامت تلك القوات بقطع الإمدادات الغذائية وإمدادات الوقود والتجهيزات الطبية التي يحتاج المدنيون لها حاجة ماسة.

وتشمل المناطق الواقعة تحت حصار قوات الحكومة السورية ضواحي العاصمة دمشق وأحياء أخرى منها وكذلك المناطق القرية منها ومن غيرها من المدن الرئيسة من قبيل حمص وحلب. وتعرض كل من مخيم اليرموك الواقع على بعد حوالي 8 كم من وسط دمشق، والغوطة الشرقية الواقعة على الطرف الشرقي من المدينة لهجمات متكررة وحصار طويل من القوات الموالية للرئيس بشار الأسد، وهو ما تكرر أيضاً في أجزاء من حمص ثالث أكبر المدن السورية، والحسكة الواقعة في شمال شرق البلاد. وبدورهم فرض المقاتلون المعارضون للحكومة حصاراً على السجن المركزي في حلب شمالي البلاد وأكثر مدن سوريا اكتظاظاً بالسكان، كما حاصروا قريتي الزهراء وأنبل اللتين يعتقد أن سكانهما ينادرون الحكومة.

ويركز التقرير الحالي على الأوضاع في مخيم اليرموك حيث كان للحصار الطويل المضروب عليه أثني عشر عاماً بأكبر عدد من الوفيات الناجمة عن الجوع. وتبلغ مساحة مخيم اليرموك 2 كم مربع، وهي مساحة مكتظة بالمباني والسكان، ويقع على الطرف الجنوبي من دمشق، ويسكنه سوريون ولاجئون فلسطينيون من فروا من ديارهم أو طردوها منها إبان نزاع عام 1948 الذي تم خوضه عن قيام دولة إسرائيل، أو من فروا عقب حرب عام 1967 عندما قامت إسرائيل بغزو الضفة الغربية وقطاع غزة واحتلالهما.¹ وعندما اندلعت الأزمة العالمية في سوريا، كان مخيم اليرموك مأوى لأكبر تجمع من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وشكل منطقة سكنية مكتظة بالسكان إلى درجة أنه أصبح أقرب ما يكون إلى حي سكني أكثر منه مخيماً لللاجئين. وبلغ تعداد سكان المخيم 180000 لاجئ فلسطيني وبضع مئات الآلاف من السوريين. وعندما استحكمت قبضة النزاع على البلد، توجه آلاف النازحين جراء القتال في مناطق سوريا إلى مخيم اليرموك طلباً للملأ هناك، فيما ترك الآلاف من سكانه منازلهم للبحث عن مأوى في مناطق أخرى أصبح البعض فيها لاجئاً فيما لا زال البعض الآخر نازحاً داخل سوريا.

ولقد ضربت قوات الحكومة حصاراً على مخيم اليرموك في ديسمبر / كانون الأول 2012. وفي يوليو / تموز 2013، بدأت منع جميع أشكال الدخول إلى المخيم. ومنذ ذلك الحين وباستثناء بعض الفترات التي شهدت على نحو متقطع توزيع المساعدات داخل المخيم، فلقد منع الجيش السوري جميع الأشخاص وإمدادات الغذاء والسلع والتجهيزات الطبية من دخول اليرموك. ويبلغ تعداد من مكثوا في المخيم حتى الساعة حوالي 17000 أو 20000 شخص وفق ما ورد، جُلهم من المسنين والمرضى والعائلات التي لديها أطفال صغار.²

وورد ما يفيد بوفاة عشرات المدنيين في مخيم اليرموك نتيجة للحصار، أو جراء الهجمات التي تشنها قوات الحكومة السورية. ولقد حصلت منظمة العفو الدولية على معلومات تتحدث عن وفاة 194 مدني جراء تشديد قوات الحكومة حصارها على المخيم اعتباراً من يونيو / تموز 2013. ويشكل الجوع ونقص الإمدادات الطبية ورصاص القناصة الأسباب الرئيسية الثلاثة المسؤولة عن حالات الوفاة التي أُبلغت منظمة العفو الدولية بها. وتعرض العديد من سكان المخيم للإصابة بجروح أو تشويه أعضاء أجسادهم أو الوقوع في براثن المرض الناجم عن الأوضاع القاسية التي فرضت عليهم لفترة طويلة جداً. وقد دفع سكان مخيم اليرموك إلى حالة المجاعة، وأجبروا على المغامرة بالخروج والبحث عن أي طعام يمكن تناوله. ولم يتبق لديهم الكثير من المراافق الطبية القليلة والمتهالكة كي ترعى مرضاهم وجرحاهم. ويواجهون يومياً شبح عدم اليقين بشأن مستقبلهم وما يمكن أن تصنعه قوات الحكومة السورية بهم عندما ينتهي الحصار. وفي أماكن أخرى من البلاد لا زالت الكثير من المجتمعات المحلية ترزح تحت وطأة الحصار الذي تفرضه عليها قوات الحكومة، وتواجه مخاوف وأشكال حرمان مشابهة.

وفي سياق الحصار، قامت قوات الأمن السورية بإلقاء القبض أيضاً على العشرات من سكان المخيم، حيث تعرض العديد منهم للاختفاء القسري على إثرها. وتُوفي البعض منهم في الحجز، وذلك في ظل ظروف مثيرة للشبهة. وشملت قائمة المعتقلين 12 من العاملين في تقديم الخدمات الطبية، تعرض ستة منهم للاختفاء القسري ولا زالوا في عداد المفقودين، فيما تُوفي آخر وهو في عهدة قوات الأمن السورية. ويظهر أنه قد جرى استهدافهم جميعاً من قبل قوات الأمن السورية لاعتبارات تتعلق بأنشطتهم وعملهم في مجال تقديم الخدمات الطبية. كما قُتل آخرون من العاملين في مجال الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية أو أُصيبوا في إطار ما يظهر أنها هجمات موجهة أو عشوائية شنّتها قوات الحكومة السورية التي تضرب حصاراً على مخيم اليرموك.

وتُعد محبة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا كارثة فرعية ضمن إطار الكارثة الكبيرة التي حلّت بسوريا. وقد سبق لحوالي ثلثي اللاجئين الفلسطينيين في سوريا البالغ تعدادهم 530000 شخص وأن تعرضوا للنزوح قبل هذه المرة. إذ نزح 270000 منهم داخل سوريا فيما فر 50000 آخرون إلى لبنان وفق ما ورد، ونحو 11000 إلى الأردن و6000 إلى مصر و1000 إلى ليبيا ومثلهم إلى غزة بالإضافة إلى آخرين اختاروا تركيا ومالطا وتأيلند وإندونيسيا وغيرها من البلدان كي يغروا إليها.³ وبوصفها الوكالة المعنية بتوفير الحماية والمساعدات لحوالي 5 مليون لاجئ فلسطيني موزعين على سوريا ولبنان والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، وصفت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في يونيو / تموز 2013 هذه الفتنة السكانية على أنها "مشتبة وتعيش في ضائقة حادة".

ويعتمد التقرير الحالي على معلومات حصلت منظمة العفو الدولية عليها من ستة من المقيمين حالياً داخل مخيم اليرموك، و12 آخرين من سكانه سابقاً من انضموا إلى عداد النازحين داخل سوريا الآن، أو أنهم أصبحوا لاجئين خارجها ولكنهم يحافظون على التواصل بين الفينة والأخرى وبصعوبة كبيرة مع أفراد عائلاتهم وغيرهم من معارفهم الذين لا يزالون داخل مخيم اليرموك. ولقد أجرت منظمة العفو الدولية جميع مقابلاتها مع أولئك الأشخاص عبر الإنترنت وبرنامج سكايب والهاتف. وتم الحصول على المعلومات الإضافية من ممثلي منظمات حقوق الإنسان ونظيراتها التي تقدم المساعدات الإنسانية والطبية، ومن خلال مشاهدة اللقطات المصورة وغيره من الصور التي ينشرها سكان مخيم اليرموك وغيرهم. وتمتنع منظمة العفو الدولية عن الكشف عن هويات الأشخاص الذين ساهموا بتقديم هذه المعلومات حفاظاً على أمنهم.

ويحظر القانون الإنساني الدولي – قوانين الحرب – استخدام تجوييع المدنيين كأحد أساليب الأعمال الحربية. ويجب على قوات الحكومة السورية وأطراف النزاع الأخرى السماح بمرور المساعدات الإنسانية المحايدة سريعاً

ودون عائق لتلبية احتياجات المدنيين. كما يتعين عليها السماح للمدنيين في المناطق المحاصرة بالهجرة والحرس على حرية حركة موظفي هيئات الإغاثة والمساعدات الإنسانية. ويتعين على أطراف النزاع المسلح أن تحرص على جمع الجرحى والمرضى وتوفير العناية لهم دون تمييز ضدهم بهذا الخصوص. كما يحظر القانون الإنساني الدولي أشكال الحصار التي ترقى إلى مصاف العقاب الجماعي للسكان المدنيين.

وتهدىب منظمة العفو الدولية بالحكومة السورية وقوات الجيش كي ترفع حصارها فورا عن مخيم البرمومك وغيره من المناطق المدنية، والتوقف عن قصف المدنيين وشن غير ذلك من الهجمات العشوائية والمبشرة بحقهم، والسماح للمنظمات والوكالات المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية دخول جميع المناطق دون عائق من أجل مساعدة السكان المدنيين قاطبة دون تمييز. وينبغي أن يشمل ذلك السماح للعاملين في تلك المنظمات بعبور الحدود من الدول المجاورة مثل تركيا والدخول إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات المعارضة المسلحة بالإضافة إلى عبور خطوط القتال الفاصلة بين قوات الحكومة والمعارضة. وعلى نحو مشابه، فينبغي على جماعات المعارضة المسلحة السماح للوكالات المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين بدخول المناطق الواقعة تحت سيطرتها والامتناع عن شن الهجمات العشوائية وغير ذلك من الهجمات غير المشروعة. وينبغي على أطراف النزاع كافة احترام الدور الذي يقوم به العاملون في مجال الخدمات الطبية، والإحجام عن الاعتداء على العاملين في الهيئات والوكالات التي توفر المساعدات الطبية والإنسانية.

كما ينبع على جميع الأطراف احترام مقتضيات الحظر الدولي المفروض على التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والحرس على معاملة جميع المحتجزين معاملة إنسانية على الدوام. وينبغي المبادرة فورا إلى إخلاء سبيل جميع السجناء المحتجزين على خلفية ممارساتهم المشروعة لحقوق الإنسان الخاصة بهم أو لاعتبارات تتعلق بهويتهم.

وينبغي على مجلس الأمن الاستمرار في التصدي للأوضاع الإنسانية البائسة في سوريا، والتوضيح لجميع الأطراف أنهم سوف يخضعون لل مساءلة وفق أحكام العدالة الدولية المتعلقة بارتكاب جرائم الحرري والجرائم ضد الإنسانية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أيدي القوات التي تعمل تحت إمرتهم، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، ينبع على مجلس الأمن القيام دون تأخير بإحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى مدعى عام المحكمة الجنائية

الحصار²

1.2 لمحة عامة

عندما امتدت الاحتجاجات الشعبية، التي اندلعت على نطاق واسع، إلى مختلف أنحاء سوريا في عام 2011 وجوبها بالقمع من جانب الحكومة، سعى سكان مخيم اليرموك إلى البقاء على الحياد، وهو موقف يعبر عن الجهود القديمة التي بذلها مجتمع اللاجئين الفلسطينيين هناك لتجنب التورط في الشؤون والنزاعات السياسية السورية، وعن اعترافه بأن الحكومات السورية في ظل حزب البعث، سواء في عهد الرئيس الحالي بشار الأسد أو في عهد والده حافظ الأسد، قد منحت اللاجئين الفلسطينيين حقوقاً أكثر مما منحه لهم بلدان مضيفة أخرى في المنطقة. بيد أن حملة القمع الوحشية التي شنتها الحكومة ضد الاحتجاجات السلمية في معظمها أدت إلى نمو جماعات المعارضة المسلحة، وتطور النزاع المسلح، مما أدى إلى جرّ مخيم اليرموك إلى أتون النزاع بلا مناص.

ففي 6 يونيو/حزيران 2011، ورد أن نحو 21 شخصاً قُتلوا عندما أطلق أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وأفراد من قوات الأمن السورية النار على موكب من الأشخاص الغاضبين في مخيم اليرموك. وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة⁴ قد أثارت غضبهم بسبب عدم مشاركتها في مظاهرة حداد على مقتل بعض الأشخاص، بعضهم من مخيم اليرموك، على أيدي الجيش الإسرائيلي على الحدود في اليوم السابق.⁵ وتصاعدت مشاعر الاستياء من الحكومة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة عندما تعرّض المخيم للقصف بالأسلحة الثقيلة من قبل القوات الحكومية على ما يبدو في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2012، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 20 شخصاً بحسب ما ورد. وبعد ذلك بوقت قصير، أنشأ مقاتلون يتبعون إلى جماعات معارضة مسلحة مرتبطة بما عُرف باسم "الجيش السوري الحر" – وهو عبارة عن تنظيم مظلة مسلح وجوداً لهم في اليرموك. وقد قام هؤلاء بتجنيد عدد من السكان المحليين في صفوفهم، واشتراكوا في مصادمات مسلحة مع قوات الحكومة السورية وقوات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة.

وفي 16 ديسمبر/كانون الأول 2012، شنت طائرات حربية من طراز "ميغ" تابعة للحكومة السورية غارات على مخيم اليرموك، وقصفت عدداً من الأهداف المدنية، بينها أربع مدارس – اثنتان منها تُستخدمان كمأوى للأشخاص النازحين داخلياً – ومسجد كان يستخدم كذلك لإيواء النازحين داخلياً، ومشفى الباسل. وتشير الأنباء التي نقلتها منظمات محلية لحقوق الإنسان وغيرها من المصادر إلى أن الأهداف كانت مدنية محض، وأنه لم يُقتل أو يُجرح أي من أفراد الجماعات المسلحة، وأن ما لا يقل عن 25 مدنياً قُتلوا.⁶ وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الضربات الجوية بأنها "مسألة مثيرة للقلق العميق". وفي اليوم التالي، قصفت القوات الحكومية مخيم اليرموك مرة ثانية وبذلت بمساعدة الجبهة الشعبية – القيادة العامة، بضرب حصار على المخيم، استمر منذ ذلك الوقت. وفي الأيام والأسابيع التالية، ذُكر أن القوات الحكومية شنت هجمات بالمدفعية والهاون وصواريخ غراد على سكان اليرموك، مما أسفر عن وقوع العديد من القتلى والجرحى، وخاصة في صفوف المدنيين.⁷

وفي الأسابيع القريبة من تاريخ بدء الحصار، ذُكر أن ما لا يقل عن 140,000 لاجئ فلسطيني، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من السوريين فروا من المخيم،⁸ بيد أن آخرين مكثوا هناك. ووفقاً لمصادر منظمة العفو الدولية، فقد كان من بينهم العديد من السكان الأشد فقرًا، بمن فيهم بعض اللاجئين الفلسطينيين، الذين يواجهون صعوبات أكبر في إيجاد مأوى في مناطق أخرى من سوريا، كما يواجهون عقبات أشد مما يواجهه السوريون في الحصول على اللجوء في البلدان المجاورة.⁹

سمحت القوات السورية، في البداية، بتسليم السكان سللاً غذائية، من قبيل أكياس الخضروات، مع أن كمياتها كانت أقل من أن تفي باحتياجاتهم. ولكن مع استمرار المقاومة ضد القوات السورية، عمدت الأخيرة إلى تضييق الخناق على اليرموك تدريجياً، ولم تسمح إلا بدخول كميات شحيحة من الطعام والماء. وفي أبريل/نيسان 2013 أو في وقت قريب منه، قطعت القوات الحكومية التيار الكهربائي، ومنذ ذلك الحين ظل السكان يعتمدون على المولدات، وهي مكلفة ولا تفي إلا بجزء من حاجتهم فقط. وقد كان لانقطاع التيار الكهربائي تأثير مباشر على عمل المشافي ومرافق العلاجة في المنطقة، التي تعاني أصلاً من ضغط شديد عليها بسبب التدفق المستمر للإصابات الناجمة عن عمليات القنص والقصف من جانب القوات الحكومية، والأمراض التي يكابدها الناس نتيجةً للحرمان. وفي يوليو/تموز 2013، بدأ الجيش السوري بمنع دخول جميع الأشخاص وكافة الأغذية والسلع، بما فيها الإمدادات الطبية، إلى مخيم اليرموك.

وقد أدت أعمال جماعات المعارضة المسلحة التي أسست وجوداً لها في مخيم اليرموك – زعم أنه ضد رغبات معظم السكان، الذين كانوا يأملون في المحافظة على "حياتهم" في خضم الاضطرابات والنزاع الدائر في سوريا – إلى إضافة المزيد من المشاكل التي يواجهها المدنيون المحاصرون. وذكر أن مقاتلين تابعين لبعض الجماعات المسلحة أغادروا على المستودعات الطبية وأفرغوا المشافي والعيادات الصحية في اليرموك من الأدوية والماء الطبي، وبذلك فضلوا تلبية الاحتياجات الخاصة لمصابיהם، وليس للسكان المدنيين في المنطقة. وكان مقاتلو الجيش السوري الحر، whom أول من أنشأ وجوداً عسكرياً في اليرموك بين مقاتلي المعارضة، قد رحلوا بحلول مايو/أيار 2013 بهدف اللتحاق بالقتال في مناطق أخرى من سوريا، ومنها الغوطة الشرقية والقامون والقصير. بيد أنه قيل إن بعض أعضاء تنظيم "صقور الجolan"، وهو فصيل مسلح مرتبط بالجيش السوري الحر، مكثوا في اليرموك.

ومع خروج مقاتلي "الجيش السوري الحر" من المخيم، دخل مقاتلون يتبعون إلى جماعات مسلحة أخرى واستخدموه كقاعدة انطلاقوا منها لمهاجمة الجيش السوري. ومن بين هؤلاء مقاتلون من "جبهة النصرة" و"الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش).¹⁰ وفي يوليو/تموز 2013، اشتتبك أعضاء هاتين الجماعتين في قتال ضارٍ مع قوات الحكومة السورية، حيث استولوا على عدد من المدافع التي كانت بحوزة الجيش السوري، وأجبروه على التخلي عنها. ولكن ذلك أدى إلى تشديد الحصار على اليرموك من قبل القوات الحكومية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وأعضاء في "لواء أبو الفضل العباس" الشيعي المؤيد للحكومة، وقيل إن العديد منهم عراقيون ولبنانيون وإيرانيون.

ويقول جميع الأشخاص الذين تتصل بهم منظمة العفو الدولية من سكان اليرموك الحاليين أو السابقين إن السكان المحليين لم يؤيدوا دخول الجماعات المسلحة، من قبيل "جبهة النصرة" و"داعش"، إلى المخيم أو تأسيس وجود لهم فيه. وفي الوقت الذي ورد أن بعض أفراد الجماعات المسلحة نهبوا المباني وسرقوا الماء الطبي في بعض الأحيان، فإن المنظمة لم تلتقي أبناء عن قيام هذه الجماعات بمنع سكان اليرموك من مغادرة منطقة الحصار.

ومع اقتراب موعد عقد المفاوضات المدعومة دولياً بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة في جنيف في مطلع عام 2014، والتي فشلت في نهاية المطاف، فإن المفاوضات المحلية التي شارك فيها ممثلون عن طرف الصراع في اليرموك وممثلون عن السلطة الفلسطينية في رام الله تمخضت عن التوصل إلى اتفاق جلب بعض الغوث إلى سكان اليرموك الملهوفين. وبموجب ذلك الاتفاق، سمحت الحكومة السورية، منذ 18 يناير/كانون الثاني 2014، لثلاث المدنيين المرضى والجرحى مع بعض أفراد عائلاتهم بمجاورة اليرموك، وبإدخال بعض الطرود الغذائية إلى السكان الذين مازالوا تحت الحصار. بيد أنه كان لتلك التطورات الإيجابية أثر محدود في تخفيف وطأة الأوضاع التي يعيشها آلاف المدنيين الذين مكثوا تحت الحصار في اليرموك، الذين يُقدر عددهم بنحو 20,000-17,000 شخص، بينهم العديد

من المسنين والمرضى والعائلات التي لديها أطفال.¹¹

وأطلَّ بصيص أمل آخر عندما أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2139 في 22 فبراير/شباط 2014؛ وبعد مرور ثلاثة سنوات على أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية التي تزداد تردياً، كان ذلك القرار هو الأول لمجلس الأمن الذي يتصدى للأوضاع الإنسانية في سوريا. ويدعو القرار جميع أطراف النزاع إلى رفع حالات الحصار فوراً عن المناطق المأهولة بالسكان، ومنها مخيم اليرموك؛ ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ والسماح للهيئات الإنسانية بالوصول إلى السكان المحتجزين إلى مساعداتها بشكل سريع وأمن وبلا عائق – بما في ذلك عبر الحدود وخطوط القتال.

ونتيجةً للمفاوضات التي جرت مؤخراً والمستمرة حتى الآن، فقد تمكنت قوافل إغاثة عديدة من نقل إمدادات إنسانية حيوية، لكن محدودة، إلى مخيم اليرموك. وابتداءً من 18 يناير/كانون الثاني وحتى 26 فبراير/شباط، سلمت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين 7,493 طرداً غذائياً إلى العائلات عند أطراف اليرموك. واحتوى كل طرد على مواد غذائية جافة تكفي لإطعام عائلة لمدة تصل إلى 10 أيام، بيد أن تلك الكميات لا تكفي لسد الحاجات الماسة للسكان في المخيم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سُمح خلال الفترة نفسها لمئات من الأشخاص الأكثر ضعفاً بمقادرة المخيم وبمرافقتهم إلى المشافي.

وبحسب مصادر دولية، فإن من 3,000 إلى 2,000 فرد من جماعات المعارضة المسلحة كانوا موجودين في مخيم اليرموك حتى مطلع فبراير/شباط 2014، عندما تمكّن معظمهم من إيجاد وسيلة لغادر المنطقة على الرغم من الحصار. وقال جميع الأشخاص الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية، سواء من ما زالوا داخل المخيم أو خرجوا منه، إن معظم أفراد جماعات المعارضة المسلحة، إن لم يكن جميعهم، تمكناً من مغادرة اليرموك عبر مسالك سرية. وسرت آمال في عودة المخيم إلى سابق عهده فيما يتعلق بموقفه المحايد حال انتهاء الحصار. وفي 2 مارس/آذار 2014 قصفت القوات الحكومية مخيم اليرموك مراراً، وذلك في أعقاب عودة أعضاء "جبهة النصرة" إلى المخيم. وقد اتهم بيان صادر عن جبهة النصرة، واطلعت عليه منظمة العفو الدولية، قوات الحكومة السورية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة بالإخلال بالتزامها برفع الحصار.

2.2 موت تحت الحصار

تلقت منظمة العفو الدولية معلومات حول وفاة 194 شخصاً، قيل إنهم جميعاً مدنيون، وإنهم قضوا نحبهم في الفترة منذ تشديد الحصار في يوليو/تموز 2013 وحتى 22 فبراير/شباط 2014. ويمكن الاطلاع على معلومات بشأن هذه الحالات في الجدول الوارد في ملحق هذا التقرير. ومن المحتمل أن يكون بعض المقاتلين قد لقوا حتفهم في اليرموك خلال تلك الفترة، مع أن منظمة العفو الدولية على علم بوقوع حالة وفاة واحدة فقط من هذا القبيل.

أما المصادر الرئيسية للمعلومات المتعلقة بالوفيات فهي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني – سوريا وعدد من المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان المتواجدة في مخيم اليرموك أو التي لها صلات مع أشخاص داخله، ومنها "مجموعة العمل من أجل فلسطيني سوريا"¹²،¹⁴ و"الرابطة الفلسطينية لحقوق الإنسان"¹³،¹⁴ و"المجموعة 194"¹⁴، و"اتحاد شبكات أخبار المخيمات الفلسطينية".¹⁵ وهناك 46 حالة وفاة مدعاة بصورة المتوفين الفوتوغرافية أو بصور فيديو.

وفي جميع الحالات تقريباً، وردت الأسماء الكاملة للمتوفين. كما وردت أسماء غير كاملة لعدد منهم، ولم تُعرف هوية ثلاثة من المتوفين فقط. ومن بين المتوفين 54 أنثى و139 ذكرأ، ولم يتم تحديد جنس حالة واحدة من

المتوفين. وذكرت المصادر أن 16 شخصاً منهم تراوحت أعمارهم بين 60 و85 سنة، بينما ذكر أن 25 آخرين هم من "المسنين" بدون مزيد من الإيضاحات. وكان من بين المتوفين 12 رضيعاً دون سن 12 شهراً، وستة أطفال.

أما فيما يتعلق بأسباب الوفاة، فإن 128 شخصاً، أي ثلثاً مجموع المتوفين قضوا نحبهم جوعاً. كما يُعتبر انعدام الرعاية الطبية السليمة عاملًا آخر في تلك الوفيات، لأن الأشخاص الذين قضوا جوعاً كان يمكن معالجتهم، في ظروف أخرى، بإعطائهم سوائل عن طريق الأوردة، ولكن مثل تلك السوائل قليلة جداً بسبب ضرب المرافق والخدمات الطبية أثناء الحصار. وبحسب المعلومات المتوفرة، فقد توفي 51 شخصاً نتيجة لأمراض وإصابات كانت تتطلب درجة ما من الرعاية الطبية لم تعد متوفرة في مخيم اليرموك. وحتى في حالات الأشخاص الذين توفوا نتيجة لإصابتهم بجروح متعددة من جراء القصف، أو عانوا من أمراض تهدى الحياة، من قبيل السكتة القلبية، فإن العاملين الطبيين في اليرموك أبلغوا منظمة العفو الدولية إنه كان بالإمكان إنقاذ حياة معظم أولئك الأشخاص لو توفرت الرعاية الطبية الملائمة. وذكر أن عشرة أشخاص لقوا حتفهم متأثرين بجراح أصيبوا بها نتيجة لإطلاق النار عليهم من قناصة تابعين للحكومة. ومن بين هؤلاء شخصان على الأقل أصيباً برصاص القناصة بينما كانوا يحاولان البحث عن الكلاً في الحقول الصغيرة المجاورة للمخيم. كما أطلقت النار على اثنين آخرين من قبل القناصة خلال الاحتجاجات، وقد حدثت إحدى الحالتين عقب حادثة وقعت في 16 يناير/كانون الثاني 2014، عندما أسقطت طائرة مروحية حكومية برميل متفجرات على مخيم اليرموك بحسب ما ورد.¹⁶

3.2 الموت جوعاً

من ديسمبر/كانون الأول 2012 إلى فبراير/شباط 2013، تناقص عدد الأشخاص الذين سمح لهم القوات المسلحة السورية المتمرضة في نقاط التفتيش عند مداخل مخيم اليرموك بإحضار أقل القليل من الأطعمة، من قبيل الخضروات، بين الحين والآخر. وحتى الذين حاولوا إحضار الطعام والدواء فقد عرّضوا حياتهم الخطيرة. ففي 12 يناير/كانون الثاني 2013، حاول غسان الشهابي دخول اليرموك مع أطفاله بسيارته، حاملاً كمية من الخبز إلى بعض العائلات. وعندما وصل إلى نقطة تفتيش تابعة للجيش السوري خارج المخيم، منعه أفراد المخابرات الجوية في البداية من التقدم قبل أن يُسمح له بذلك من قبل أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة. وقالت أرمليته لمنظمة العفو الدولية، إنه عندما قاد سيارته إلى الأمام، أطلق عليه النار قناص تابع للحكومة السورية، فأرداه قتيلاً.¹⁷

ومنذ يوليو/تموز 2013 منعت قوات الحكومة السورية إدخال جميع الأغذية والأدوية وغيرها من المؤن إلى مخيم اليرموك، مما ترك السكان المتبقين في المنطقة في مواجهة صراع ضاري على نحو متزايد من أجلبقاء. وقد أدى سوء التغذية الحاد إلى وقوع عشرات الوفيات جوعاً، فضلاً عن تفشي الأمراض، مع تعرض المرضى والم SENIين والأطفال والنساء الحوامل إلى أشد المخاطر.

ومع قيام الجيش السوري وحلفائه المسلمين بمنع إدخال كافة المواد الغذائية، نفذ مخزون الأسواق وال محلات التجارية في المخيم من السلع. وقال أحد السكان لمنظمة العفو الدولية في فبراير/شباط 2014 إن كل ما كان يمكن الحصول عليه من السوق هو "التوابل ونوع من النشا الأخضر الذي يمكن أن يُقل ويؤكل".

ومع اشتداد أثر الحصار، اضطر السكان المحليون للجوء إلى وسائل يائسة. ففي البداية، عندما نضب الطحين اللازم لصنع الخبز، قامت العائلات بخبز مواد بديلة، فاستخدمت العدس ومن ثم البرغل المجروش. ثم نضبت تلك المواد، أو أصبح سعرها باهضاً جداً – ففي أواخر عام 2013 أصبح سعر الكيلو غرام الواحد من الأرز يتراوح بين 10,000 إلى 15,000 ليرة سورية (70 إلى 100 دولار أمريكي). وقالت إحدى النساء لمنظمة العفو الدولية إن

شقيقها كان يبيع علبة السجائر الواحدة بما يعادل 40-50 دولاراً، ثم "يشتري بثمنها أطعمة جافة تدوم طويلاً كالأرز والعدس".

وقد ظل السكان على قيد الحياة لأشهر عدة وهم يجوبون المنطقة بحثاً عن أي شيء قابل للأكل، كالصبار والهندباء وغيرها من النباتات. لقد دفع الجوع بالعديد من الأشخاص إلى تعريض أنفسهم لنيران قناصة التابعين للحكومة بحثاً عن طعام. إذ تحدثت ممرضة في أحد المشافي عن حالة صبي في السادسة عشرة أو السابعة عشرة من العمر أحضرت جثته إلى المشفى بعد إرداده بالرصاص بينما كان يجمع أوراق النباتات كي يأكلها. وخاطب الوالد المحزن جثمان ابنه المتوفي قائلاً: "لقد دفعت حياتك يا ولدي من أجل أن تُحضر بعض أوراق النباتات لأشقائك وشقيقائك".

في فبراير/شباط 2014، قال مواطن سوري مكت في المخيم لمنظمة العفو الدولية: "إنني أكل كل ما تقع عليه يداي. أتناول وجبة واحدة كل 30 ساعة. فإذا نضطر للذهاب إلى الحقول الصغيرة التي تخضع لرقابة القناصة، بحثاً عن الحشائش، أو نجتمع معًا لشراء كيلوغرام من الأرز أو العدس بحوالي 10,000 ليرة سورية وطهيه، ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك كل يوم بسبب ارتفاع سعره. وعشنا بدون كهرباء لمدة سنة وشهرين. صحيح أنه يوجد بعض المولدات، ولكن السولار اللازم لتشغيلها نادر ومرتفع الثمن. وبعد إدخال بعض المواد الغذائية إلى المخيم مؤخرًا، انخفضت الأسعار بنسبة 30%， ولكنها لا تصل إلى الأسواق، بل تُباع في السوق السوداء كالمخدرات، بدلاً من ذلك".

وقال آخرون من سكان المخيم للمنظمة، إنهم لم يأكلوا الفواكه أو الخضروات منذ أشهر عدة. وقال أحدهم، في يناير/كانون الثاني 2014: "آخر مرة تناولتُ فيها الخضروات كانت قبل ثمانية أشهر".

وقال آخر إنه "لم يأكل فواكهه منذ سبعة أشهر، ولم يأكل خضروات منذ ستة أشهر"، ولكنه أكل نبتة تدعى "رجل العصفور"، التي تأكلها الأبقار وغيرها من الماشية عادة. كما أكل أشخاص آخرون هذه النبتة، ولكن بعضهم أصيب بحساسية، ومنهم من أصيب بانتفاخ نتيجة لتناولها. وشاعت حالات التسمم الغذائي وغيرها من الأمراض بسبب اضطرار العديد من الناس للعيش على الأوراق والحساء. بل إن بعضهم اضطر لقتل الكلوط والكلاب وأكل لحمها من شدة الجوع واليأس، وقيل إن فتاوى بإباحة أكلها صدرت عن رجال دين محليين. وقد أصيب بعضهم بتسمم غذائي نتيجة لذلك¹⁸. وذكر أحد السكان إن بعضهم لجأ إلى شرب حليب الكلاب.¹⁹ وقال آخر لمنظمة العفو الدولية إن العديد منهم يأكلون من حاويات القمامه، وقد ظهر ذلك في أفلام فيديو عرضت على "يوتيوب". ويقال إن الماء المزدوج ببعض التوابيل أصبح "وجبة" شائعة.

وُقتل العديد من سكان مخيم اليرموك أو جُرحوا على أيدي قناصة تابعين للحكومة بينما كانوا يجوبون المناطق المجاورة بحثاً عن طعام، وخاصة في الجهة الجنوبية، حيث يوجد بعض الحقول. وفي أواخر عام 2014 قال أحد نشطاء حقوق الإنسان المحليين لمنظمة العفو الدولية إن أشخاصاً تمكنا من البحث عن طعام هناك بدون التعرض للقنصل في بعض الأوقات، ولكن الوضع تغير الآن: "فالمنطقة باتت تحت نيران قناصة الجيش السوري. ولا يستطيع أحد أن يدخلها حالياً بدون أن يتعرض للقنصل".

وقال عامل طبي متقطع في مشفى فلسطين إن أشخاصاً يتعرضون لإطلاق النار ويُصابون بجروح يومياً بوجه عام، بل إنهم يُقتلون في بعض الأحيان".²⁰ وعلى الرغم من الآمال والتوقعات التي راجت في 12 فبراير/شباط 2014 حول قرب تسليم كميات كبيرة من المواد الغذائية إلى مخيم اليرموك، فقد قُتل طلال عوض برصاص قناص

بينما كان يحاول البحث عن طعام في أطراف المخيم.²¹

4.2 العاملون الطبيون والخدمات الطبية والأوضاع الصحية للمحاصرين

لقد كان للحصار الطويل والعنيف أثراً مدمرةً على السكان الذين مكثوا في مخيم اليرموك بشهادة العاملين الصحيين في المنطقة ونشاطه حقوق الإنسان المحليين وبعض السكان الذين اتصلت بهم منظمة العفو الدولية، وممثل المنظمات الدولية التي حاولت مراقبة الأوضاع. وقد تعرضت المرافق الطبية لضربة قاسية، وتعرض الموظفون الطبيون للاستهداف والهجمات العشوائية والعقاب الجماعي من جراء الحصار.

ومن بين عشرات الأشخاص الذين اعتقلوا أثناء الحصار ما لا يقل عن اثنين عشر عاملأً طبياً. وذكر أن ستة من هؤلاء اختطفوا قسراً وأن أحدهم قضى نحبه في الحجز في ظروف مريبة. وفي 11 أغسطس/آب 2012، قبضت قوات الأمن الحكومية على الدكتور هايل حميد، وهو مستشار في المستشفى وأستاذ في كلية الطب بجامعة دمشق، في عيادته باليرموك. ولا يزال مصيره مجهولاً. كما اختفى الدكتور علاء الدين يوسف، وهو جراح أعصاب، بعد القبض عليه عند نقطة تفتيش عسكرية سورية في 18 ديسمبر/كانون الأول 2012 أو في وقت قريب من ذلك. وقال أحد المتطوعين العاملين مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - سوريا لمنظمة العفو الدولية إن الدكتور يوسف اعتُقل بعد دخوله في مشادة مع مسؤولي الأمن في نقطة التفتيش الذين رفضوا السماح له بالخروج من أجل إحضار أدوية، كما أن مصير جراح المسالك البولية الدكتور نزار جودت كساب، الذي اعتقلته القوات الحكومية عند نقطة تفتيش بالقرب من مخيم اليرموك في 19 ديسمبر/كانون الأول 2012، لا يزال مجهولاً. وكذلك لا يزال مصير المساعد الطبي حسام معاد، الذي قُبض عليه في 30 ديسمبر/كانون الأول 2012، مجهولاً. وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2012، قُبض على سلمي عبد الرزاق، وهي طالبة هندسة عمرها 21 عاماً تطوعت للعمل مع "الكشفة الطبية" التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، عندما جرى تفتيشها عند نقطة تفتيش وعثر بحوزتها على كمية قليلة من الأدوية كانت تعتمد إدخالها إلى مخيم اليرموك. وقد اقتيدت إلى فرع فلسطين التابع للمخابرات العسكرية لاستجوابها، ولم يُعرف مصيرها بعد ذلك.²² وفي 1 سبتمبر/أيلول 2013، قُبض على عبد الرحمن سلامة، وهو مساعد احتضامي تخدير، ولإذال مصيره مجهولاً.²³ وفي أكتوبر/تشرين الأول 2012 قبضت القوات الحكومية على محمد أبو رغبة، وهو مسعف طبي، وفي أواخر ديسمبر/كانون الأول 2013 أطلق سراحه.

وقال عاملون طبيون في مخيم اليرموك لمنظمة العفو الدولية إن العديد من زملائهم غادروا المخيم في تلك الفترة خوفاً من الاعتقال. وأدى نقص الموظفين الطبيين إلى التأثير سلباً على الخدمات المتوفرة، وتعرّض حياة الجرحى والمرضى لخطر أكبر. وقالت أرملة غسان الشهابي لمنظمة: "فور وصولي إلى هناك [مشفى فلسطين] أخبرني أحد الموظفين الطبيين بأن غسان فارق الحياة. ولم يكن في المشفي أطباء لأن الدكتور علاء الدين يوسف كان قد اعتُقل قبل أيام، ولذا فقد خشي الآخرون المجيء إلى المشفي".²⁴

وكان من بين المهنيين الطبيين الذين اعتُقلوا محمد نجمة، وهو صاحب شركة مواد طبية كان يساعد مجموعة متطوعي "الكشفة الطبية" التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذين كانوا يعملون كفريق للمساعدة الأولية، عندما سقطت الصواريخ وأصيب أشخاص بجروح، حيث ساعدوا في نقل الجرحى بسيارات الإسعاف وفي إدخالهم إلى قسم الطوارئ. وقال أحد العاملين الطبيين لمنظمة العفو الدولية إن مسؤولين أمنيين حكوميين من فرع فلسطين في المخابرات العسكرية اعتقلوا محمد نجمة في 1 سبتمبر/أيلول 2013 من مكتبه في الشركة، بعد أن ضربوه بحاسوبه المحمول، ثم أقتادوه. وقد أطلق سراحه في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

وذكر اسم عامل طبي واحد على الأقل من بين عشرات المعتقلين من مخيم اليرموك وألاف من مناطق أخرى في

سوريا، ممن ورد أنهم قضوا نحبهم نتيجةً للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في حجز القوات الحكومية السورية خلال السنوات الثلاث الماضية.

في 21 ديسمبر/كانون الأول 2012 قبضت قوات الأمن على الدكتور فراس عبد الرزاق الجلد، وهو طبيب أسنان، عندما حاول دخول مخيم اليرموك. وقد عُثر على جثته المشوهة بعد يومين في أحد شوارع اليرموك.

وفي 2 فبراير/شباط 2014، أو في وقت قريب منه، قُبض على ما لا يقل عن ثلاثة متقطعين طبيبين بالقرب من نقطة تفتيش في المدخل الشمالي الرئيسي. وقد حصل كل من أحمد الصلح وأحمد القدوسي وأحمد طه على تصاريح بمعادرة المخيم؛ إذ كان أحمد القدوسي قد حصل على إذن بمرافقته شقيقه الجريح إلى المشفى، بينما حصل أحمد الصلح وأحمد طه على إذن بالمعادرة للتسجيل في الجامعة. وقد عمل أحمد القدوسي، وهو طالب في كلية الحقوق، كعضو في مجموعة متقطعة "الكشفة الطبية" التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وُقتل وجُرح عاملون طبيون آخرون في هجمات شنتها القوات الحكومية على مخيم اليرموك أثناء الحصار. وكان بعض هجمات القوات الحكومية، ومنها عمليات القصف الجوي أو بالدبابات أو المدفعية، هجمات عشوائية تُفذت باستهانة صارخ بالسكان المدنيين، بينما بما أن هجمات استهدفت بصورة متعمدة أهدافاً مدنية، من قبل المشافي والمرافق الطبية. وفي 17 يونيو/حزيران 2013 توفي الدكتور أحمد توفيق الحسن، وهو جراح في مشفى فلسطين، عندما أصاب المشفى صاروخ أطلقته القوات الحكومية على ما يبدو. وقال متقطع في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - سوريا، شهد مقتل الطبيب: "لقد توفي على الفور عندما سقط صاروخ على الباب الأمامي للمشفى (على بعد 12 متراً)، وغطّى جسده بالشظايا التي اخترقت إحداها قلبه". وذكر أن طبيباً آخر في مشفى فلسطين، وهو الدكتور محمد حميدي، لقي حتفه في هجوم صاروخي خارج اليرموك.

وقال متقطع في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - سوريا إن القوات الحكومية تتبع تكتيكاً صممّ لإيقاع إصابات في صفوف الطاقم الطبي والمتطوعين: "فعندما يضرب صاروخ أحد المباني، فإن القوات الحكومية تعلم أن الطاولة الطبية ستهرع إلى هناك لإنقاذ الجرحى، ولذا فإنها تنتظر بعض دقائق ثم تطلق صاروخاً ثانياً وثالثاً، لأنها تعرف أن الطاولة الطبية ستتوجه إلى هناك على الأرجح".

ومن بين المهنيين الطبيين والمتطوعين الذين أُصيبوا بجروح: خالد سلامة، الذي أُصيب بجروح في قدمه نتيجة لانفجار صاروخ؛ وعدنان قاسم، الذي جُرح أثناء قيادته سيارة إسعاف؛ وأحمد حسون، الذي جُرح في قدمه؛ وأسماء الخياط، التي أُصيبت بجروح في ظهرها وبديها وصدرها؛ ومجد المصري الذي أُصيب في وجهه بشظية؛ ووسام موسى، الذي أُصيب بجروح في كتفه وأضلاعه عندما أطلق عليه النار قناص تابع للقوات الحكومية في نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

إن مشفى فلسطين، الذي يديره الهلال الأحمر الفلسطيني، هو المشفى الرئيسي في مخيم اليرموك الذي لا يزال يعمل على الرغم من تدميره بالقصف. لكنه خسر العديد من أفراد طاقمه الطبي وتقلص طاقته نتيجة للحصار. فقد قال أحد العاملين الصحيين في المشفى لمنظمة العفو الدولية إنه تعرض للقصف عدة مرات من قبل قوات الحكومة السورية، وفي إحدى المرات ضرب صاروخ الطابق الرابع ودمّر المولد. وفي مرة أخرى سقطت قنبلة على مدخل المشفى الأمامي. "وقال إن الصواريخ ضربت المنطقة المحيطة بالمشفى مرات عدّة، من بينها عندما ضرب صاروخ أحد المباني القريبة، وتسبّب بإتلاف باب المشفى وجراح أحد موظفيه. وبحلول فبراير/شباط 2014، تلاشت طاقة مشفى فلسطين وخدماته بشكل حاد بسبب الحصار الذي استمر شهوراً؛ إذ لم يكن فيه سوى طبيبين واعتمد في

كهربته على المولدات التي كانت تعمل بالسولار الذي كان السكان يوفرونها من مخزونهم الخاص الذي كان ينضب، وكانت الأدوية والمواد الطبية تتناقص، بما فيها المحاليل اللازمة للعلاج عن طريق الوريد، التي يشار إليها محلياً باسم "سيروم". ومع ذلك فقد استمر المشفى في استقبال المصابين - وهم ضحايا إطلاق النار من قبل القناصة التابعين للقوات الحكومية، والأشخاص الذين يعانون من طائفة واسعة من الإصابات والأمراض المرتبطة بالحصار، بالإضافة إلى الأشخاص الذين تفاقمت أمراضهم القديمة بفعل نقص الغذاء والماء والكهرباء والدواء، الناجم عن الحصار.

قبل الحصار كان مشفى فلسطين يجري نحو 600 عملية جراحية شهرياً، بما فيها الجراحة التجميلية وجراحة العيون والأذن والأذن والحنجرة. أما اليوم، وبعد أشهر من الحصار، فإنه لم يبقَ فيه أي جراحين، ويقتصر المشفى إلى الأدوية المناسبة لمرضى العمليات. ومع ذلك، فإن المرضين الذين يتعلمون بالتجربة والدراسة²⁵ "يجرون أية عملية جراحية ضرورية" بحسب ما قال لنا عامل طبي من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في اليرموك. ولا عجب أن عالماً طبياً آخر قال: "إن العديد من المرضى فارقوا الحياة نتيجة لعدم توفر المحلول الطبي "سيروم" وغيره من الأدوية".

وقال أحد المنظوعين في الجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لمنظمة العفو الدولية: "إن الجرحى يموتون متأثرين بالجراح التي يصابون بها من جراء إطلاق النار عليهم من قبل القناصة، أو نتيجة لانفجارات، ولاسيما إذا كانت إصابتهم في الرأس أو الصدر، حيث لا يوجد أحد يستطيع معالجتهم. ويموت مدنيون آخرون نتيجة لعدم توفر التجهيزات والمواد الطبية من قبيل أجهزة تنظيم دقات القلب والحاضنات وأكياس الدم والمحاليل الطبية. كما نفتقر إلى الشاش والمعقمات". وأضاف أحد العاملين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني-سوريا يقول: "إن الأطفال الرضع يموتون بسبب عدم توفر الحليب، سواء المسحوق الناشف أو حليب الأمهات، وإن طاقم المشفى كان يحاول حل هذه المشكلة عن طريق الترتيب مع أمهات آخريات من المرضعات كي يرضعن أطفالاً آخرين، بالإضافة إلى أطفالهن، من صدورهن.

وقال أحد العاملين الصحيين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني -سوريا إن ثلات نساء وخمسة أطفال حديثي الولادة قضوا نحبهم نتيجةً لضاعفات حدثت أثناء الحمل والولادة في ديسمبر/كانون الأول 2013 ويناير/كانون الثاني 2014، وذلك لأن المشفى لم يكن قادرًا على توفير المعالجة الطبية التي كانوا بحاجة إليها. وازدادت حالات النزيف وإجهاض الحمل بسبب نقص الطعام وسوء التغذية للنساء الحوامل وانهيار مرافق الرعاية الصحية في فترة ما قبل الولادة تحت الحصار. وقال أحد العاملين الطبيين للمنظمة إن المشفى يمتلك جهاز رنين مغناطيسي قديم جداً ولكن لا يوجد طبيب يستطيع تشغيله. وبالتالي، لا يمكن استخدامه لتحديد مشكلات الجنين المحتلة قبل ولادتها. إن عدم توفر اختصاصيين في طب النساء وجراحين يعني أن المشفى لا يستطيع إجراء ولادات قصيرة. وورد أن إحدى النساء الحوامل، على الأقل، نزفت حتى الموت. ويوجد في المشفى قابلان فقط لتقديم المشورة والمساعدة للنساء أثناء الحمل والولادة.

ويستمر الطيبيان المتبقيان في مشفى فلسطين في معالجة المرضى من الأمراض الداخلية أو الإصابات، وإجراء عمليات التخدير والإسعاف الأولى، ولكنهما لا يملكان أية مواد طبية فعلية. وقد نفتلت الإمدادات الطبية المتوفرة في أحد المستودعين التابعين للمشفى، بينما تم الاستيلاء على الثاني من قبل رجال مسلحين يعتقد أنهم أعضاء في تنظيم "صقور الجولان"، وهو جماعة معارضة مسلحة مرتبطة بالجيش السوري الحر، وذلك لاستخدامهم الخاص على ما يبدوا.

وقال أحد العاملين الطبيين لمنظمة العفو الدولية إنه شاهد رجالاً مسلحين وهم ينقلون المواد الطبية التي وفرتها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - سوريا: "رأيت شاحناتهم مليئة بالمواد الطبية التي ظهرت عليها دمغة "رام الله". كما ورد أن جماعة المعارضة المسلحة نفسها هي المسؤولة عن الاستيلاء على أسطول سيارات الإسعاف التابع لمشفى فلسطين بأكمله، والمُؤلف من خمس سيارات.

ولا تزال صيدلية المشفى تعمل، ولكنها الآن هي الصيدلية الوحيدة في مخيم اليرموك، الذي كان يوجد فيه من 100 إلى 200 صيدلية قبل الحصار، كما وأشار أحد العاملين الطبيين.

أما مشفى فايز حلاوة، حيث غالباً ما كان يعالج المرضى الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية، والذي يضم مراافق لإجراء فحوص أشعة وقسماً طب الأطفال، فإنه لم يعد يعمل بعد أن تعرض للقصف من قبل القوات الحكومية التي تطوق المخيم. وقال بعض سكان المخيم إن المشفى ضرب أكثر من 30 مرة. وأما التجهيزات والمواد الطبية المتبقية فقد ذكر أنها نُهبت في مطلع عام 2013 من قبل رجال مسلحين مجهولي الهوية، يُشتبه في أنهم أعضاء في واحدة أو أكثر من الجماعات المسلحة التي احتلت موقع في مخيم اليرموك.

وكان مركز دير ياسين الطبي، الذي تديره جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - سوريا، يقدم طائفة واسعة من الخدمات الطبية، ومنها طب الأطفال وطب النساء وطب الأمراض الجلدية والعلاج الطبيعي وطب الأسنان والرعاية الصحية الأساسية. واليوم لا يستطيع طاقمه، الذي يتتألف من مساعدين طبيين متقطعين بشكل أساسي، أن يقدم سوى الخدمات الطبية الثلاث الأخيرة.

ويقدم مشفى الباسل الصغير، الذي ليس فيه سوى طبيب واحد بحسب ما ذكر، خدمات طب الأسنان والخدمات الطبية العامة، وقد اضطر إلى تقليص ساعات الدوام إلى الأوقات الصباحية فقط.

إن هذه المؤسسات الطبية الثلاث هي الوحيدة التي لا تزال تعمل، وإن تقلص مستوى عملها، ولا تزال تقدم بعض المساعدة إلى عدد متزايد من الجرحى والمريض وضحايا الحصار الأكثر ضعفاً. واضطربت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" إلى إغلاق عياداتها الثلاث في مخيم اليرموك بسبب الأضرار التي لحقت بها وبسبب نقص الطواقم الطبية المتبقية في المخيم.

كما أغلق مشفى رحمة أبوابه بسبب الأضرار التي لحقت به ولخطورة موقعه القريب من الخطوط الأمامية بين القوات الحكومية التي تطوق مخيم اليرموك ومقاتلي المعارضة المتركون في القتال ضدها.

ويقول العاملون في مشفى فلسطين إنه يتبع عليهم مغالبة الأمراض الجديدة الناتجة عن الظروف القاسية التي تعرّض لها السكان المحاصرون، ومنها ارتفاع معدلات المشاكل الصحية المرتبطة بسوء التغذية، بما فيها التسمم الغذائي. فقد أصيب السكان بأمراض بعد أن اضطربوا بفعل الجوع إلى "تناول سيقان نباتات غير صالحة للأكل"، بحسب ما ذكره أحد العاملين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - سوريا لمنظمة العفو الدولية في فبراير / شباط 2014. وأضاف يقول: "وحتى سيقان النباتات هذه تُباع بأسعار مرتفعة".

وذكر أن ما لا يقل عن ثلاثة رجال أدخلوا مشفى فلسطين إثر تناولهم خليط السكر والماء الشمعي الذي تستخدمه النساء لإزالة شعر الجسم، كما أدخلت فتاة تعاني من مشكلات في المعدة عقب قيام عائلتها بقتل كلب وأكل لحمه. وذكر أحد العاملين الطبيين في مشفى فلسطين أنه بحلول أوائل مارس 2014 كان نحو 60% من سكان اليرموك يعانون من سوء التغذية. وقال: "للمرة الأولى أرى أطفالاً ببطون منتفخة، وبجلد على عظم. إن المُسنين

والأطفال هم الفئات الأشد المعاناة."

وذكر العامل الطبي نفسه أن مرض اليرقان "انتشر كالنار في الهشيم" بين سكان اليرموك. وهذا المرض، الذي يؤثر على الكبد، غالباً ما ينتج عن التلوث الغذائي الذي يسببه انعدام النظافة. وقال أحد المتطوعين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - سوريا لمنظمة العفو الدولية إن اليرقان منتشر بين الأطفال والبالغين على السواء... ففي مشفى فلسطين نرى ما لا يقل عن ست أو سبع حالات يومياً. وربما ترى العيادات الأخرى عدداً أكبر. غن بالإمكان إجراء فحص بول بسيط للتأكد من المرض، ولكن المشكلة تكمن في عدم توفر الدواء. وتتبرع بعض العيادات الخاصة بعينات الأدوية أو الفيتامينات المتوفرة لديها، ولكنها غير كافية". وقال خبير طبي استشارته منظمة العفو الدولية إن السبب المحتمل لليرقان في مثل هذه الظروف هو التهاب الكبد A أو التهاب الكبد E. وينتقل كلا الشكليين من هذا المرض عن طريق الأطعمة والأواني الملوثة بالفضلات البشرية، ولذا فهي مرتبطة بشكل وثيق بانعدام النظافة.²⁶ وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت معدلات الإصابة بالأمراض الجلدية، من قبيل الجرب والأكزيما، بسبب سوء التغذية الوبائي وانعدام النظافة على ما يبدو، فضلاً عن التهاب القرنية، وهو اضطراب في العين يؤثر على القرنية ويسببه النقص الحاد في فيتامين A. كما استقبل المشفى عدة حالات من مرض الكساح الذي يسببه نقص فيتامين D والكلاسيوم.

منذ 18 يناير/ كانون الثاني 2014 تم تخفيق قسوة الأوضاع في اليرموك نتيجة لموافقة الحكومة على السماح للعديد من السكان المصابين بأمراض عضال بمعاهدة المنطقة المحاصرة. وفي 14 فبراير/ شباط قال أحد العاملين الصحيين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - سوريا لمنظمة العفو الدولية إن "معظم الذين يعانون من أمراض خطيرة غادروا المخيم، ويبلغ عددهم زهاء 450 شخصاً". وكان العدد منهم مصحوبين بأفراد عائلاتهم، ومن المتوقع أن يتلقوا العلاج في مشفى دمشق. ييد أن النجاة لم تكن حلقة لجميع الذين خرجوا؛ فقد قال أحد المتطوعين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - سوريا: "إن فتاة فارقت الحياة يوم أمس عند نقطة تفتيش بعد تحويلها إلى مشفى خارج المخيم". وقال المتطوع أيضاً إن مشفى فلسطين هو الذي يجري التقييمات الطبية لحالة الأشخاص الذين تم إخلاؤهم من المخيم، ولكن هذه التقييمات يجب أن تتم موافقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وقوات الأمن السورية التي تدير نقطة العبور. وفي 13 فبراير/ شباط وافقوا أخيراً على خروج امرأة حامل، كانت قد منعت من الخروج لمدة أربعة أيام. وتحدث العامل الطبي عن حالة أخرى لفتاة كانت قد أصيبت برصاصة في جيبتها، فقال: "لقد استغرق الحصول على موافقة على خروجها عشرة أيام"، على الرغم من أنها كانت مصابة بجروح بالغة بشكل واضح.

2.5 عمليات التوقيف والاحتجاز والوفيات في الحجز

ذكر أن القوات العسكرية السورية، قامت بمساعدة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة وغيرها من الجماعات الموالية للحكومة في بعض الأحيان، بالقبض على عشرات الأشخاص أثناء حصارها لمخيم اليرموك، ومن بينهم العاملون الطبيون الائنا عشر المذكورون آنفاً. وبحوزة "مركز توثيق الانتهاكات"، وهو منظمة غير حكومية سورية بارزة تقوم بتوثيق الانتهاكات التي ارتكبت في سوريا منذ أبريل/نيسان 2011، قائمة تضم أسماء 150 شخصاً من مخيم اليرموك، من قُبض عليهم منذ ذلك التاريخ. وأكثر من 80 أسماء لأشخاص محتجزين منذ أواخر فبراير/ شباط 2014.²⁷ وربما يكون العدد الحقيقي أكبر من ذلك، بل أكبر بكثير. إن توثيق الاعتقالات من قبل قوات تتصرف بحصانة من العقاب، وكثيراً ما تقوم بتوقيف واحتجاز الأشخاص في أماكن اعتقال سرية لفترات غير محددة، يواجه تحديات خطيرة ويتسم بصعوبة بالغة في سياق الحصار الطويل في بلد يعصف به نزاع مسلح ويعاني من أزمة إنسانية. وقال نشطاء محليون وأعضاء في منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية إنهم يعتقدون أن القوات السورية ربما تكون قد اعتقلت مئات، أو حتى آلاف الأشخاص، من مخيم اليرموك

خلال الستين الماضيين، مع أنهم لا يستطيعون التأكيد من ذلك. وربما يكون بعض الذين قُبض عليهم مقاتلين في صفوف المعاشرة، ولكن جميع مصادر منظمة العفو الدولية تصرّ على أن معظمهم مدنيون غير مشتركون في الأعمال الحربية بشكل مباشر. ومن بينهم أشخاص ذهبوا لإحضار الطرود الغذائية التي سمح لها السلطات السورية بإدخالها إلى المنطقة المهاجرة، وطلبة حصلوا على تصاريح رسمية بالخروج من الخيم من أجل استئناف دراستهم في أماكن أخرى، وعاملون في مجال المساعدات الإنسانية والصحية. وتكتفت حالة من انعدام اليقين مصرير أولئك الأشخاص؛ إذ يبدو أن العديد منهم ذهبوا ضحايا لعمليات الاحتفاء القسري. بيد أن السلطات السورية لم تفصح عن عددهم أو هوياتهم أو أماكن احتجازهم، ولا يمكن الوصول إليهم عن طريق مصادر مستقلة، ويخشى أن يكون العديد منهم قد نقلوا إلى فرع فلسطين التابع للمخابرات العسكرية في دمشق، حيث تنقضي منذ فترة طويلة ممارسة التعذيب وغيره من ضروب إساءة معاملة المعتقلين التي تؤدي في بعض الحالات إلى وقوع وفيات.

ومما يؤجج هذه المخاوف ما ذكرته "مجموعة العمل من أجل فلسطيني سوريا"، وهي منظمة محلية لحقوق الإنسان، من أن 29 شخصاً من مخيم اليرموك اختفوا قسراً أو قبضوا نحبهم في الحجز في الفترة من 22 مايو / أيار 2011 إلى 17 سبتمبر / أيلول 2013. وفي جميع هذه الحالات، باستثناء واحدة، يعتقد أن الجناة من أفراد القوات الحكومية السورية أو حلفائهم.²⁸ وفي 19 يناير / كانون الثاني 2013، قبضت القوات الحكومية على خالد بكراidi، وهو أحد العاملين البارزين في مجال المساعدات الإنسانية، بينما كان يحاول مساعدة أشخاص نزحوا من أماكن أخرى على دخول اليرموك. وذكر أنه توفي تحت التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة في 11 سبتمبر / أيلول 2013.²⁹ ووردت أنباء عن وقوع عمليات اعتقال وحالة وفاة مرتبطة واحدة على الأقل في الحجز في وقت لاحق. وفي 2 فبراير / شباط 2014، ذكر نشطاء محليون أن ماهر محمد الصياد قضى نحبه في الحجز عقب القبض عليه عند نقطة تفتيش حكومية قبل نحو تسعة أشهر.

وفي الآونة الأخيرة قامت القوات الحكومية السورية باعتقال عشرات الأشخاص من مخيم اليرموك في مطلع فبراير / شباط 2014. وكان من بينهم 27 شخصاً، من نُشرت أسماؤهم في وقت لاحق من قبل نشطاء محليين لحقوق الإنسان، ومن ذهبوا لإحضار الطرود الغذائية لسكان اليرموك، في الوقت الذي حصل آخرون على إذن رسمي بمعادرة المخيم لأسباب تتعلق بدراستهم. وقيل إنهم جميعاً اقتدوا إلى فرع فلسطين التابع للمخابرات العسكرية في دمشق، وحتى أواخر فبراير / شباط 2014، كان مصيرهم لا يزال مجهولاً.³⁰ كما اعتُقل في اليوم نفسه، أو في وقت قريب منه، فؤاد عمرو، الذي عمل كوسيط في المفاوضات التي كانت جارية في ذلك الوقت، وورد أنه اعتُقل من قبل أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة. وذكر أنه اقتيد إلى فرع فلسطين التابع للمخابرات العسكرية بدمشق، الأمر الذي يثير بواطن القلق بشأن سلامته.³¹ وفي 3 فبراير / شباط، ذُكر أن أعضاء في "فتح الانتفاضة"، وهي منظمة فلسطينية تدعم الحكومة السورية، قبضوا على محمود معان، وهو عامل طبي، واقتادوه إلى فرع فلسطين التابع للمخابرات العسكرية. وبحدود علم منظمة العفو الدولية، فإن السلطات السورية لم تعط أية معلومات بشأنه منذ اعتقاله. وثمة مخاوف بشأن سلامته.

3. الحصار والقانون الدولي

يضع القانون الدولي قيوداً صارمة على كيفية استخدام الحصار من قبل أطراف النزاع المسلح. فالقوات الحكومية ملزمة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويتعين على جميع أطراف النزاع المسلح، بما فيها جماعات المعارضة المسلحة، أن تحترم القواعد التي ينص عليها القانون الإنساني الدولي، إن الطريقة التي فرض فيها الحصار على مخيم اليرموك تشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. إن العديد من تلك الانتهاكات التي ارتكبت في سياق فرض الحصار ومحاجمة المخيم وسكانه تشكل جرائم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

1.3. القانون الدولي لحقوق الإنسان

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينطبق في أوقات السلم وأثناء النزاعات المسلحة، ويعتبر ملزماً للدول وقواتها المسلحة ووكالاتها الأخرى. وينص على حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الإنصاف، الذي يشمل إحقاق العدالة والحقيقة وجرب الضرب.

ويُذكر أن سوريا دولة طرف في بعض المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل. وتعتبر سوريا ملزمة قانونياً بنصوص هذه المعاهدات الدولية، بالإضافة إلى القانون الدولي العربي ذي الصلة. وقد أكدت محكمة العدل الدولية وجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق في أوقات النزاع المسلح كما في أوقات السلم.

ومن الالتزامات المحددة ذات الصلة في هذا السياق التزامات سوريا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلقة بالحق في الحياة، وحظر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، وحظر الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، والحق في حرية التنقل.³² كما شغل سلوك قوات الحكومة السورية في اليرموك انتهاكاً للتزاماتها باحترام وحماية وتعزيز الحق في الحصول على مستوى معيشي كاف، بما فيه الغذاء الكافي والسكن اللائق (المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والتتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسمية والعقلية (المادة 12 من العهد الدولي نفسه). كما أن الأفعال التي هدفت إلى، أو أسفرت عن تدمير البنية التحتية الضرورية للتمتع بهذه الحقوق أو إلحاق الضرر بها، من قبيل المشافي، فإنها تشكل انتهاكات يمكن مساءلة الحكومة السورية عنها.

2. القانون الإنساني الدولي

إن القانون الإنساني الدولي، المعروف أيضاً باسم قوانين الحرب أو قوانين النزاع المسلح، يحتوي على القواعد والمبادئ التي ترمي بشكل أساسي إلى توفير الحماية للأشخاص الذين لا يشتراكون في الأعمال الحربية، وخاصة المدنيين وبعض المقاتلين المعينين، ومنهم الجرحى والمرضى. وبين معايير السلوك الإنساني، ويحدد الوسائل والأساليب لخوض العمليات العسكرية. أما غرضه الأساسي فهو تخفيف المعاناة الإنسانية في أوقات النزاع المسلح إلى أدنى حد ممكن.

ونشير إلى أن سوريا دولة طرف في اتفاقيات جنيف الأربع المعقودة في 12 أغسطس / آب 1949 والبروتوكول الإضافي المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، المؤرخ في 8 يونيو / حزيران 1977.³³ وتنطبق المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع على جميع أطراف النزاعات المسلحة غير الدولية، كالنزاع الدائر حالياً في سوريا. وإن العدد من هذه القواعد المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات وغيرها من معاهدات القانون الدولي الإنساني – الواردة في هذا التقرير – تشكل جزءاً من القانون الإنساني الدولي العربي، وبالتالي تعتبر ملزمة لجميع الأطراف في أي نزاع، ومنها القوات المسلحة وقوات الأمن السورية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة³³ إن انتهاك العديد من هذه القواعد ربما يصل إلى حد جرائم الحرب.

وتنص إحدى القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي على أنه يتعين على جميع أطراف النزاع، في جميع الأوقات، أن "تميّز بين المدنيين والمقاتلين"، وعلى أنه "لا يجوز توجيه الهجمات إلا ضد المقاتلين" و"يجب عدم توجيهها ضد المدنيين".³⁴ ويتضمن القانون الإنساني الدولي قاعدة مشابهة تقضي من جميع الأطراف أن تميّز بين "الأهداف المدنية" و"الأهداف العسكرية". إن هاتين القاعدتين تشكلان جزءاً من مبدأ "التمييز" الأساسي.

إن توجيه الهجمات بشكل متعمد ضد المدنيين الذين لا يشتركون بشكل مباشر في الأعمال الحربية، أو ضد الأهداف المدنية (في حالة النزاعات غير الدولية، والأهداف الطبية أو الدينية أو الثقافية بوجه خاص) يعتبر جريمة حرب.³⁵ وإن النتيجة الطبيعية لقاعدة التمييز هي أن "الهجمات العشوائية محظورة".³⁶ وتُعرَّف الهجمات العشوائية بأنها تلك الهجمات التي تصيب بطبيعتها أهدافاً عسكرية ومدنيين أو أهدافاً مدنية بدون تمييز، إما لأن الهجوم غير موجّه إلى هدف عسكري محدد، أو لأنه يستخدم أساليب أو وسائل قتالية لا يمكن توجيهها بها إلى هدف عسكري محدد، أو لأنه يحدث آثاراً لا يمكن أن تكون محددة بحسبها يقتضي القانون الإنساني الدولي.³⁷

كما يحظر القانون الإنساني الدولي الهجمات غير المناسبة، وهي الهجمات "التي ربما يُتوقع أن تسبب خسائر عرضية في أرواح المدنيين، أو تلحق إصابات بالمدنيين أو أضراراً بأهداف مدنية أو كل ما ذكر، مما يمكن اعتباره مفرطاً من حيث الفائدة العسكرية الملموسة وال المباشرة المتوقعة".³⁸ إن شن هجوم عشوائي بشكل متعمد ينتج عنه وقوع وفيات أو إصابات في صفوف المدنيين، أو هجوم غير مناسب (أي مع العلم بأن الهجوم سيسبب خسائر عرضية أو إصابات أو أضرار فادحة في صفوف المدنيين، يشكل جريمة حرب).³⁹ ويتعين على جميع الأطراف أن تتخذ كافة الاحتياطات الضرورية في الهجوم من أجل إنقاذ أرواح السكان المدنيين.⁴⁰ كما ينبغي أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين الخاضعين لسيطرتهم من آثار الهجمات، بما في ذلك بتجنب وضع أهداف عسكرية داخل أو بالقرب من المناطق المكتظة بالسكان، إلى أقصى حد ممكن.⁴¹

كما يحظر استخدام تجوييع السكان المدنيين لخدمة الأغراض الحربية، وكذلك الأمر بالنسبة لهاجمة وتدمير الأهداف التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. ويتعين على أطراف النزاع السماح بمرور المساعدات الإنسانية المحايدة إلى المدنيين المحتجزين لها وتسهيل وصولها لهم بسرعة وبدون عراقيل. كما يتعين عليها أن تسمح للمدنيين المتواجدين في المناطق المحاصرة بمغادرة المنطقة، وأن تكفل حرية التنقل لموظفي الإغاثة الإنسانية المرخصين.⁴² ويجب أن تكفل جميع الأطراف نقل الجرحى والمرضى ورعايتهم بدون تمييز سلبي.⁴³ ويُحظر الحصار الذي يصل إلى حد العقاب الجماعي للسكان المدنيين.⁴⁴ كما أن العقاب الجماعي وتجويع المدنيين بحرمانهم من الأشياء التي لا غنى عنها لاستمرار بقائهم يُعتبران من جرائم الحرب.⁴⁵

3.3 القانون الجنائي الدولي

إن بعض انتهاكات حقوق الإنسان، من قبيل التعذيب والاختفاء القسري، تصل إلى حد الجرائم بموجب القانون الدولي، ويُطلب من الدول جعل مثل هذه الانتهاكات جرائم جنائية في التشريعات المحلية. كما أن الدول ملزمة بتقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة وغيرها من الانتهاكات، ومنها عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، إلى ساحة العدالة. ويمكن تحويل الأفراد - سواء كانوا مدنيين أو عسكريين - مسؤولية جنائية عن انتهاكات معينة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويقع على عاتق جميع الدول التزام بالتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بالإضافة إلى الجرائم الأخرى بموجب القانون الدولي، من قبيل جرائم التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري، ومقاضاة مرتكبيها إذا توفرت أدلة كافية مقبولة من قبل المحكمة.

ووفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن ثمة أفعالاً معينة تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية إذا كانت موجّهة ضد السكان المدنيين كجزء من هجوم واسع النطاق أو منظم، وكجزء من سياسة الدولة أو المنظمة. ومن بين تلك الأفعال: القتل العمد والتصفية الجسدية والاسترقاق والترحيل أو الإبعاد القسري للسكان، والسجن أو غيره من أشكال الحرمان القاسي من الحرية الجسدية، بما يشكل انتهاكاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي،⁴⁶ والتعذيب والاغتصاب وغيره من الجرائم الجنسية والاختفاء القسري.

إن بعض الانتهاكات على أيدي القوات السورية الموثقة في هذا التقرير يشكل جرائم ضد الإنسانية، ومنها عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب.

ويقع على عاتق جميع الحكومات واجب التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك ممارسة الولاية القضائية العالمية على تلك الجرائم.

4. خاتمة ووصيات

لقد ارتكبت قوات الحكومة السورية جرائم حرب عديدة في معرض حصارها المضروب على مخيم اليرموك، فلقد قُتل مئات المدنيين في المخيم أو جرحوا أو قضوا جراء تجويدهم عمداً وتدمير وسائل كسب عيشهم والهجمات المباشرة والعشوائية التي استهدفتهم. كما تعرض مدنيون آخرون للاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب كجزء من هجوم منظم وواسع النطاق على المدنيين، الأمر الذي يرقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية.

ولقد اتسم حصار مخيم اليرموك بوحشيته وطول مدته، ومع ذلك فما هو سوى حالة واحدة من بين عدة حالات تشهد فرض الجيش السوري وقوات الأمن فيها حصاراً عسكرياً على المناطق المدنية. ولقد انبثق نمط واضح في مختلف أنحاء البلاد يظهر تعرّض السكان المعارضين للحكومة أو المناطق التي تَّبَوَّي مقاتلي المعارضة المسلحة لتصفّع عشوائي من قوات الحكومة، والتي استخدمت الأسلحة الثقيلة وأوقعت خسائر فادحة بين المدنيين وأحدثت دماراً واسعاً وتسبّبت بنزوح واسع النطاق - حيث يُقدر عدد النازحين داخل سوريا بحوالي 6.5 مليون شخص فيما بلغ عدد اللاجئين خارج البلاد حوالي 2.5 مليون شخص يتواجد معظمهم في البلدان المجاورة - عقب فرض جنود الحكومة حصاراً طويلاً عليهم بهدف تجويح سكان بعض المناطق في سبيل كسر إرادتهم وإجبارهم على الخروج⁴⁷.

وفي مناطق أخرى، حيث لا زال الولاء للحكومة والنظام قوياً، نفذت قوات المعارضة المسلحة هجمات انتحارية وعمليات قصف عشوائي أوقعت العديد من الوفيات والإصابات بين المدنيين. كما ضربت تلك القوات حصاراً على تلك المناطق، وسعت إلى اعتراض سبيل تدفق المساعدات الغذائية وغيرها من الإمدادات الضرورية للمدنيين من سكان تلك المناطق.

وحتى الساعة، فلم تحرز الجهود الدولية تقدماً كبيراً على صعيد التوصل إلى وقف لإطلاق النار أو التفاوض بشأن إبرام اتفاق سلام بين قوات الحكومة والمعارضة، ولا يظهر أن نهاية هذا النزاع تلوح في الأفق. كما عطلت الانقسامات جهود المجتمع الدولي الممثل بمجلس الأمن، مما تسبّب بشلل أي تحركات فعلية للتصدي للأزمة. ولقد وافق مجلس الأمن أخيراً على إصدار قرار بتاريخ 22 فبراير / شباط 2014 يدعو جميع الأطراف إلى المبادرة فوراً برفع الحصار المضروب على المناطق الأهلية بالسكان بما في ذلك مخيم اليرموك؛ كما يدعو القرار أطراف النزاع إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والسماح للوكالات الإنسانية بالدخول إلى سوريا دون عائق - بما في ذلك عبر الحدود الدولية والخطوط الفاصلة بين الجبهات - وذلك بهدف الوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون للحصول على تلك المساعدات. وفي الوقت الذي يفتقر القرار فيه لأدلة الإنفاذ والمساءلة، إلا أنه يُعد القرار الأول من هذا القبيل الذي يصدر خلال ثلاث سنوات من أجل التصدي للوضع الإنساني؛ ومع ذلك فيشكل القرار بارقةأمل متواضعة لملايين السوريين باحتمال أن يشهد الوضع تحسناً. وسوف يكون لطريقة متابعة المجتمع الدولي لإجراءات إنفاذ القرار عظيم الأثر على وقف المعاناة في سوريا.

وعليه، فتتوجّه منظمة العفو الدولية بالوصيات التالية:

وصيات إلى الحكومة السورية:

■ وقف حصارها المسلح فوراً الذي تمارسه على مخيم اليرموك وغيره من المناطق المدنية، والسماح لهيئات الإغاثة

وتقديم المساعدات الإنسانية بالدخول إلى البلاد دون عائق من أجل المساعدة على وقف معاناة المدنيين في تلك المناطق من خلال تزويدهم بالغذاء والماء والأدوية والمساعدات الطبية، وعبر إخلاء المرضى بشكل آمن وكذلك إخلاء كبار السن والعائلات التي يرافقها أطفال وغيرهم من المدنيين الذين يفتقرن للمأوى أو يرغبون بمعاهدة المنطقة؛

- والوقف الفوري لعمليات القصف الجوي والمدفعي العشوائية التي تشنها قوات الحكومة السورية والجهات التي تساندها، إقرارا منها أن الهجمات العشوائية وال مباشرة على المدنيين أو الأعيان المدنية (من قبل المستشفيات ومراقب إمداد الطاقة) تشكل جرائم حرب؛
- وضع حد للهجمات التي تستهدف العاملين في مجال تقديم الخدمات الطبية أو الإنسانية، والإيعاز لجميع عناصر الجيش والأمن بضرورة توفير الحماية لأولئك الأشخاص على الدوام؛
- والمبادرة فوراً ودون شرط إلى إخلاء سبيل جميع الأشخاص المحتجزين لا شيء سوى لما يحملونه من آراء سياسية أو بناء على هويتهم أو ممارستهم المشروعة للحق في حرية التعبير عن الرأي وغيره من حقوق الإنسان، والحرص على إخلاء سبيل جميع المحتجزين الآخرين دون تأخير في حال عدم توجيه التهم إليهم، أو أن يُصار إلى إحالتهم للمحاكمة العادلة بأسرع وقت ممكن ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام بحقهم؛
- والسماح لمثلي المنظمات الدولية والخبراء المعينين بدخول جميع أماكن الحجز بحرية وبشكل منتظم من أجل ضمان سلامة المحتجزين، بما في ذلك توفير الحماية لهم من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في الحجز؛
- والحرص على التحقيق بشكل مستقل وشامل وسريع ومحايده في جميع حالات الوفاة في الحجز ومزاعم التعذيب داخلها، والمبادرة دون تأخير إلى عزل عناصر الجيش والأمن وغيرهم من من تتوافر بحقهم أدلة على ارتكابهم التعذيب وغيره من الانتهاكات الخطيرة من مناصبهم ومقاضاتهم في ظل محاكمات عادلة؛
- وبالنسبة لن يُشتبه بارتكابهم جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، أو إصدارهم لأوامر بارتكاب مثل تلك الجرائم، فينبغي الحرص على أن يتم عزلهم من مرتبات الجيش أو الأمن وسرعة مقاضاتهم في ظل إجراءات تراعي معايير المحاكمات العادلة المعتمدة دوليا؛
- والتعاون بشكل كامل مع اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق، والسماح بدخول أعضائها دون عائق بغية التحقيق في جميع المزاعم التي تحدثت عن ارتكاب جرائم بما يخالف أحكام القانون الدولي والانتهاكات والخروقات للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- والسماح للمنظمات الدولية المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية بدخول سوريا دون عائق وبأسرع وقت، بما في ذلك عبور الحدود والخطوط الفاصلة بين الأطراف على جبهات القتال.

توصيات إلى كافة جماعات المعارضة المسلحة في سوريا:

- وقف حصار المناطق المدنية والسماح بدخول المنظمات الإنسانية المستقلة دون عائق من أجل مساعدة المدنيين، وتيسير إخلاء المرضى بشكل آمن وكذلك إخلاء كبار السن والعائلات التي يرافقها أطفال وغيرهم من المدنيين الذين يفتقرن للمأوى أو يرغبون بمعاهدة المنطقة؛

- والحرص على دوام احترام الحظر المفروض وفق أحكام القانون الإنساني الدولي على الهجمات المباشرة التي تستهدف المدنيين أو الهجمات العشوائية، وقتل الأسرى دون محاكمة أو تعذيبهم، والحرص على معاملة جميع المحتجزين، بما في ذلك الأسرى من جنود الحكومة، بشكل إنساني على الدوام؛
- ووقف جميع الهجمات التي تستهدف العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والإيعاز لجميع المقاتلين بأن يوفروا لهم معاملة حسنة على الدوام؛
- وصرف القيادات والأفراد المشتبه بارتكابهم انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أو إعطائهم الأمر بارتكاب مثل تلك الانتهاكات.

توصيات إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- القيام دون تأخير بإحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى مكتب مدعى عام المحكمة الجنائية الدولية بحيث يتسمى لها الحصول على التفويض بفتح تحقيق فوري في مزاعم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على أيدي قوات الحكومة السورية وقوات المعارضة؛
- والتصريف وفق مقتضيات ما أعرب عنه المجلس في قراره رقم 2139، والقاضي باتخاذ خطوات إضافية في حال تفاسع جميع الأطراف عن الامتثال للدعوة بضرورة وقف الحصار المفروض على مخيم اليرموك فوراً وعلى غيره من المناطق الأهلة بالسكان، وذلك من خلال تدابير من قبيل فرض عقوبات - تشمل حظر سفر وتجميد أموال الأشخاص المشتبه بمسؤوليتهم أو يُعتقد أنهم مسؤولين عن عدم الامتثال لأحكام القرار.

توصيات إلى البلدان المجاورة لسوريا:

- الإبقاء على حدودها مفتوحة أمام الفارين من سوريا دون تمييز، والحرص على السماح لهم بدخول أراضيها عبروا إلى بر الأمان؛
- والحرص على عدم إجبار الأشخاص الفارين من سوريا على العودة إليها ثانية بأي طريقة، بما في ذلك من خلال الطرد أو الإبعاد أو الصد عند الحدود أو الترحيل.

توصيات إلى المجتمع الدولي، ولا سيما الدول التي تمتلك وسائل تقديم المساعدة:

- توفير عدد كبير من حصص إعادة التوطين المخصصة الحالات الطارئة وتلك المتاحة ضمن برنامج القبول لاعتبارات إنسانية، بالإضافة إلى عدد الحصص المقرر سنوياً لإعادة التوطين بشكل معتاد، وبحيث يستفيد من هذه الحصص الإضافية اللاجئون المهمشون الذين فروا من سوريا ويقيمون حالياً في دول الجوار. كما ينبغي إعطاء الأولوية في إعادة التوطين للفئات التالية دون أن تقصر عليها طبعاً: النساء والفتيات المرضات للعنف والأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية وإعاقات خطيرة والأشخاص من لديهم خيار الانضمام إلى باقي أفراد الأسرة، والأفراد الذين هم بحاجة إلى الحصول على الحماية المادية نظراً لما يواجهونه من أخطار تتهددهم جراء ميلولهم السياسية أو أصولهم العرقية أو ضلوعهم في الأنشطة الإسلامية الإنسانية وغيرها من الأنشطة، والمثليين والمثليات ذوي الميل الجنسي الثنائي والتحولين جنسياً والمختنين. وينبغي أن تُتاح لللاجئين الفلسطينيين الفارين من سوريا فرص متساوية على صعيد إمكانية الاستفادة من فرص إعادة التوطين المتاحة؛

■ كما ينبغي أن يكون اللاجئون الفارون من سوريا، بما في ذلك الفلسطينيون منهم الذين سبق لهم الإقامة داخلها، إمكانية الاستفادة من الحماية الممنوحة لللاجئين والمزايا المصاحبة لتلك الحماية، كونها من الحقوق التي يكفلها القانون الدولي لهم. وبغية تحقيق ذلك، ينبغي عدم حرمان اللاجئين السوريين من هذه الحقوق بمنهم صفة إنسانية أدنى من صفة اللاجيء من قبيل منحهم تصاريح إقامة مؤقتة واستبعادهم من خيار معاودة الانضمام إلى باقي أفراد العائلة. وينبغي على البلدان التي تستقبل الفارين من سوريا احترام حقوقهم بالكامل بصفتهم لاجئين.

5. ملحق: جدول الوفيات تحت الحصار

يمثل هذا الجدول ملخصاً للمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية بشأن حالات 194 شخصاً، قيل عنهم جميعاً مدنيون، وذكر أنهم قضوا نحبهم في الفترة بين تشديد الحصار على مخيم اليرموك في يوليو / تموز 2013 و 22 فبراير / شباط 2014.

تاریخ الإبلاغ	الاسم	السن/ الجنس	سبب الوفاة
13/08/2013	سمير محمود نصار	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابة بشطية)
18/08/2013	جنا أحمد حسن	أنثى	جوع
11/10/2013	ملك جمعة	رضيعه/أنثى	جوع
16/10/2013	عزيزة محمد نعيمي	أنثى	جوع
26/10/2013	محمد أحمد علاء الدين	ذكر	جوع
28/10/2013	آية السهلي	أنثى	جوع
29/10/2013	أمين تميم	طفل/ذكر	جوع
31/10/2013	أحمد عبد الله عقلة	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)
02/11/2013	عبد الحي يوسف	ذكر (4 أشهر)	جوع
03/11/2013	محمد سالم قاسم	ذكر	عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (احتشاء دماغي)
06/11/2013	عمر بسام الأحمد	ذكر	عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)

عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابات متعددة)	ذكر	محمود حنفي	07/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبية)	ذكر	عبد الله الحاج صالح طه	08/11/2013
جوع	طفل / ذكر	عمر عمر حسين	10/11/2013
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابات متعددة)	ذكر	أحمد زيدان	11/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبية)	ذكر	جيحان القيم	11/11/2013
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبية)	ذكر	حسن عواد	12/11/2013
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبية)	ذكر	ابراهيم طعمة	12/11/2013
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابات متعددة)	ذكر	محمد عبد الله المصري	12/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء	ذكر	علي قاسم طيراوية	12/11/2013
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابات متعددة)	ذكر	طاهر تکلو	12/11/2013
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابة بالرأس)	ذكر	علي احمد قاسم	12/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبية)	أنثى	سميرة احمد الطايش	14/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (إصابات متعددة)	ذكر	محمد عيسى	16/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبية)	ذكر	احمد تميم	16/11/2013

28 انتزاع الحياة من جوف اليرموك
جرائم الحرب ضد المدنيين المحاصرين

عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبية)	ذكر	سليم زعير	17/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)	ذكر	عماد احمد موعد	17/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابة بالرأس)	ذكر	فائز دريد	18/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)	ذكر	احمد ابو شريفة	19/11/2013
جوع	ذكر	محمود محمد العبيدي	20/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابة بالرأس)	أنثى	زكية حمادة	24/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابة بالرأس)	ذكر	عبد الله الشملوني	25/11/2013
وصلت متوفية	أنثى	آمنة عبد الرحيم تميم	25/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (تسمم دوائي)	ذكر	ياسر الملاح	28/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (عدم وجود عنایه بعد الولادة)	أنثى	Maher Hussein Hamd	17 or 28/11/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابه في العنق)	ذكر	احمد عودة	29/11/2014
عدم توافر الرعاية الطبية الازمة (البرد الشديد) وعدم توفر الوقود للتدفئة	أنثى	هناه فيصل العوض	04/12/2013
جراء قصف	ذكر	محمود شحادة الرفاعي	05/12/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)	ذكر	عبادة (اسم العائلة غير معروف)	05/12/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابه	ذكر	محمد ابراهيم	06/12/2013

انتزاع الحياة من جوف البرموك 29
جرائم الحرب ضد المدنيين المحاصرين

عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابه بالصدر)	ذكر	سعيد احمد قاسم	06/12/2013	
جوع	أنثى	فاطمة الزهراء قدو	08/12/2013	
جوع	ذكر	كرم محمد نهار	10/12/2013	
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)	أنثى	مالك الحنون	13/12/2013	
جوع	ذكر	شام مالك الحريري	15/12/2013	
جوع	ذكر	معتصم عبد الغني	16/12/2013	
جوع	أنثى	كوثر عبد القادر	16/12/2013	
جراء اصابته أثناء القصف	ذكر	يوسف الخطيب	16/12/2013	
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (احتشاء دماغي)	ذكر	اسعد علي سعيد	17/12/2013	
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابه بالصدر)	ذكر	عامر الغوطاني	17/12/2013	
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)	ذكر	خالد الحاج	17/12/2013	
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)	ذكر	محمد محمود سعد	17/12/2013	
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابات متعددة)	ذكر	علي محمود سعد	17/12/2013	
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (احتشاء دماغي)	ذكر	رزق سعد الدين شرشة	18/12/2013	
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (احتشاء دماغي)	ذكر	منصور نايف	18/12/2013	

30 انتزاع الحياة من جوف اليرموك
جرائم الحرب ضد المدنيين المحاصرين

اختناق غازي	ذكر	هاني صالح فتيان	20/12/2013
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء	ذكر	محمد خير عبد الله السعد	21/12/2013
إثر إصابته برصاص قناص	ذكر	سامر الغوثاني	21/12/2013
جوع	ذكر	صبيحي العمري	23/12/2013
جوع	أنثى	وفاء احمد الحسني	23/12/2013
جوع	ذكر	قاسم محمد المغربي	24/12/2013
إثر إصابته برصاص قناص	ذكر	جمال حمد	24/12/2013
جوع	ذكر	احمد رشيد حميد	27/12/2013
جوع	ذكر	فائز سعدية	27/12/2013
جوع	ذكر	زهير سنان	27/12/2013
جوع	ذكر	احمد عدوان	27/12/2013
جوع	أنثى	هوبدة احمد الحموي	27/12/2013
جوع	أنثى	لوند خالد غزال (أم أكرم)	28/12/2013
جوع	أنثى	ربحة سعود الماضي (أم عادل)	29/12/2013
جوع	أنثى	مسرة توفيق قنبرجي	29/12/2013
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (اصابة بالرأس)	أنثى	هناه فيصل العوض	29/12/2013
جوع	ذكر	بشار عجان	29/12/2013
جوع	ذكر	عثمان احمد الناظر	29/12/2013
جوع	ذكر/رضيع	ابراهيم خليل	29/12/2013

جوع	ذكر	محمد احمد ابو ناصر	29/12/2013
جوع	ذكر	قاسم محمد خيرات	29/12/2013
جوع	ذكر (27 سنة)	علاه خليل	30/12/2013
جوع	أنثى	ابتسام علي بطو	31/12/2013
جوع	ذكر	خير الله حسن منصور	01/01/2014
جوع	أنثى	امل قاسم عوكل	01/01/2014
جوع	ذكر	أحمد محمد خليل	01/01/2014
جوع	ذكر (34)	ماجد محمود سعيد	03/01/2014
جوع	أنثى	مجدولين محمد رشдан	03/01/2014
جوع	ذكر	حسن ابراهيم قصيني	03/01/2014
جوع	أنثى	سحر توفيق عميس	08/01/2014
جوع	ذكر	محمد أحمد عبد الغني	08/01/2014
جوع	ذكر/رضيع	عارف عبد الله	09/01/2014
جوع	أنثى/رضيعه	آلاء المصري	10/01/2014
جوع	أنثى (55 يوم)	مريم محمد	10/01/2014
جوع	ذكر (68)	عوض محمود السعدي	10/01/2014
جوع	أنثى	أمل حسين شيخو	11/01/2014
جوع	ذكر	أكرم سليمان العلال	11/01/2014
جوع	أنثى	سعدة قيسى رجا / أو سعدة قيس رجا	11/01/2014
جوع	أنثى	إسراء المصري	12/01/2014

32 انتزاع الحياة من جوف اليرموك
جرائم الحرب ضد المدنيين المحاصرين

جوع	ذكر	جهاد القربي	12/01/2014
جوع	ذكر	بشير محمد شحادة	12/01/2014
جوع	ذكر (80)	جميل القربي	13/01/2014
جوع	ذكر (40)	باسل حسن الشهابي	13/01/2014
تعرض للقنص	ذكر(10)	محمود محمد الصباغ	13/01/2014
جوع	أنثى (50)	الحاجة نور مجاهولة الكنية	13/01/2014 - 11/01/2014
جوع	ذكر	حسين ندى نزال	14/01/2014
جوع	أنثى	الحاجة صفية ديب الشبلي	14/01/2014
جوع	أنثى	مريم عبد الرحيم	15/01/2014
جوع	ذكر	تيسير الطباع	15/01/2014
جوع	أنثى	ريم عبد العزيز	15/01/2014
جوع	ذكر (40)	محمد جمعة	16/01/2014
جوع	ذكر (24)	أحمد عبد الحميد محمد	16/01/2014 - 15-01- 2014
جوع	ذكر	محمد عمر الشهابي	16/01/2014
جوع	ذكر	اسمعائيل عبد الله	17/01/2014
جوع	ذكر	ياسين انليس ابو ماضي	18/01/2014
جوع	أنثى	نجاح محمد البقاعي	18/01/2014 - 17-01- 2014

عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (برميل متفجر)	ذكر	محمد رفعت الفار	19/01/2014
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (برميل متفجر)	ذكر	عمر صهيب القدسي	19/01/2014
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (برميل متفجر)	ذكر	محمود حميد الطفوري	19/01/2014
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (برميل متفجر)	ذكر	حسام ابو احمد	19/01/2014
عدم توافر المستلزمات الطبية والأطباء (برميل متفجر)	ذكر	علاء فريج	19/01/2014
إثر إصابته برصاص قناص بعد سقوط البراميل المتفجرة	ذكر	محمود عبد الله طه	19/01/2014
جوع		مجهول الهوية	21/01/2014
جوع	ذكر (55)	صحي السودي	23/01/2014
جوع	ذكر (70)	سعيد الغواز	23/01/2014
جوع	ذكر (70)	خالد مصطفى كريم	23/01/2014
جوع	أنثى (68)	زهرة يوسف الزين	24/01/2014
جوع	ذكر	عبد العزيز الخضراء	24/01/2014
جوع	ذكر	سعيد الباش / أو سعيد سليم درباس	24/01/2014
جوع	ذكر	مصطفى بحطيطي	24/01/2014
جوع	أنثى	هنئة ابو الرز (أم لؤي)	24/01/2014
جوع	ذكر	موسى مرعي	25/01/2014
جوع	ذكر	عمر شفيق ابو صيام	25/01/2014

34 انتزاع الحياة من جوف اليرموك
جرائم الحرب ضد المدنيين المحاصرين

جوع	ذكر	وائل عبد الرزاق السعران	25/01/2014
جوع	ذكر	محمود حميد عبد الله	26/01/2014
جوع	ذكر (66)	سعيد سليم إدريس	26/01/2014
جوع	ذكر	محمد حسين عمايري	26/01/2014
جوع	أنثى (65)	نجمة جمعة قويدر	26/01/2014
جوع	أنثى (50)	رئيفة محمد قرعيش	26/01/2014
جوع	ذكر / رضيع	عبد الجليل محمد خميس	26/01/2014
جوع	أنثى	رحمة عبد عليان	26/01/2014
قنصلاً خلال البحث عن الطعام في بساتين الحجر الأسود	ذكر	أبو مروان	26/01/2014
جوع	أنثى	صالحة محمود عنيسي / أو صالحه عيسى	27/01/2014
جوع	ذكر	محمد ديباب محمد	27/01/2014
جوع	ذكر	محمد ابراهيم البيطار	27/01/2014
جوع	ذكر	أحمد عبود الموسى	27/01/2014
جوع	ذكر	محمد سعيد ابراهيم جربوع / محمد حسين جربوع	27/01/2014
جوع	أنثى	سعدة حسن خطاب / سعدة سعيد خطاب	27/01/2014
إثر إصابته برصاص قناص	ذكر	سمير حسن طه	27/01/2014
إثر إصابته برصاص قناص	ذكر	محمد الهادي حسين العايدى	27/01/2014

جوع	ذكر	حسن محمود	28/01/2014
جوع	ذكر (30)	فادي محمد شحادة	28/01/2014
جوع	أنثى (25 يوم)	رهف جبلي	28/01/2014
إثر إصابته برصاص قناص	ذكر	علا جمعة فرحان	28/01/2014
جوع	أنثى (4 أشهر)	ليلي خالد دعدو	28/01/2014
جوع	ذكر (60)	عصام محمود قدورة	28/01/2014
جوع	ذكر (42)	عبد محفوظ الناجي	29/01/2014
جوع	ذكر (60)	عزت الطبايع	29/01/2014
جوع	أنثى / طفلة	رزان خالد عواد	29/01/2014
جوع	أنثى (80)	نهار محمد شتيوي	30/01/2014
جوع	ذكر	وسيم زغموت	31/01/2014
جوع	أنثى (رضيعة)	روان رياض طالب	31/01/2014
جوع	أنثى (74)	حمدة سعيد شتيوي	31/01/2014
جوع	أنثى	أمونة عيسى سعود	01/02/2014
جوع	ذكر (74)	أحمد عطا الصالح	01/02/2014
جوع	ذكر (1)	حمزة الطبايع	01/02/2014
جوع	ذكر	عمر ابو حيط	01/02/2014
قضى إثر تدافع الناس أثناء انتظاره لدوره في الحصول على المساعدات	ذكر	محمود السعدي	02/02/2014
جوع	ذكر (12)	ضرار عمر غباري	03/02/2014
جوع	ذكر ((56))	أحمد موسى "أبو عيسى"	03/02/2014

36 انتزاع الحياة من جوف اليرموك
جرائم الحرب ضد المدنيين المحاصرين

جوع	ذكر (14 يوم)	محمد أحمد قاسم	03/02/2014
جوع	ذكر (70)	حسين صايل فارس	03/02/2014
جوع	أنثى	فاطمة علي عبيويني	04/02/2014
جوع	أنثى (6 أشهر)	جنى خالد حصرم	04/02/2014
جوع	ذكر (33)	باسم خالد عبد الله	04/02/2014
جوع	أنثى (طفلة)	إسلام أحمد شاهين	07/02/2014
جوع	أنثى	حربية علي حلوانية	08/02/2014
جوع	ذكر	محمد أحمد صامد	08/02/2014
جوع	أنثى	زهير عمر الوزير	08/02/2014
قضى جراء الاشتباكات	ذكر	إبراهيم محمد ديدوب	08/02/2014
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبية)	ذكر	خليل قاسم عمابيري	08/02/2014
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة قلبية)	ذكر	جمعة منير خالد	08/02/2014
جوع	ذكر	أحمد جمعة خان	09/02/2014
جوع	ذكر	مؤيد محمد درويش	10/02/2014
جوع	ذكر	مجهول الهوية ملقب "بابي الخير"	11 or 12/02/2014
قتنص في بساتين حي الزين	ذكر (45)	طلال عواد	12/02/2014
إثر إصابته برصاص قناص	ذكر	محمد فؤاد محمد	15/02/2014
عدم توفر المستلزمات الطبية والأطباء (جلطة	ذكر	محمد محمود بنى المرجة	15/02/2014

انتزاع الحياة من جوف البرمومك 37
 جرائم الحرب ضد المدنيين المحاصرين

قليبيه)				
جوع	أنثى	سعاد حسن فليون	15/02/2014	
جوع	ذكر (85)	حمد صالح الأبطح	17/02/2014	
جوع	أنثى (5)	رغد محمد المصري	17/02/2014	
	ذكر	محمد حسين زغموت	17/02/2014	
جوع	ذكر (64)	أحمد منصور منصور المصري	19/02/2014	
جوع	ذكر(70)	محمود حسين	19/02/2014	
جوع	ذكر	أحمد اسماعيل الروييه	20/02/2014	
جوع	ذكر	عمر فضلون	20/02/2014	
جوع	ذكر	محمود حسين	20/02/2014	
جوع	ذكر	مجهول الهوية	22/02/2014	
جوع	أنثى	مجهولة الهوية	22/02/2014	

الهوامش

¹ وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) . (<http://www.unrwa.org/where-we-work/syria/camp-profiles?field=16>)

² تتراوح معظم التقديرات حتى أواخر فبراير / شباط 2014 ما بين 17 و 20 ألف شخص ظلوا يقيمون داخل مخيم اليرموك. أنظر على سبيل المثال تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المعروف "الحياة تحت الحصار" فبراير / شباط 2014 والمتوفر عبر الرابط التالي: (<http://www.ohchr.org/Documents/Countries/SY/LivingUnderSiege.pdf>)

³ الأونروا، الأزمة السورية، اعتباراً من 28 فبراير / شباط 2014، أنظر: <http://www.unrwa.org/syria-crisis#zoom=5&lat=34.05266&lon=38.49609&layers=00B00T> السورية، يوليо / تموز - ديسمبر / كانون الأول 2013، أنظر (<http://www.unrwa.org/userfiles/201306071557.pdf>). ولزيادة المعلومات حول اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وكيف تأثروا بالأزمة هناك، أنظر المقال المعنون: "اللاجئون الفلسطينيون في سوريا: أزمات داخلية وخلاف دولي" بقلم علاء البرغوثي، الباحث في شؤون حقوق الإنسان، والمنشور في مجلة موارد التي تصدر عن منظمة العفو الدولية / عدد فصل الشتاء 2014. والمتوفر عبر الرابط التالي:
<http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue21/PalestinianRefugeesinSyriaCrisesandBetrayal.aspx?articleID=1125> ، وبالعربية فقط.

⁴ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة هي منظمة فلسطينية مسلحة أُنشئت في عام 1968 على يدي أحمد جبريل، حيث انشقت عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وتتخذ المنظمة من سوريا مركزاً لها، وقد ظلت متحالفة مع الحكومة السورية بشكل وثيق وتعتمد عليها طوال وجودها. ونفذت الجبهة عدداً من الهجمات ضد إسرائيل في السبعينيات والثمانينيات من القرن التحمر.

⁵ منظمة العفو الدولية، يجب على إسرائيل أن تُجري تحقيقاً في حادثة إطلاق النار على المحتجين في الجولان. (رقم الوثيقة: MDE 15/027)، 6 يونيو / حزيران 2011.

⁶ بيان صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – سوريا، 17 ديسمبر / كانون الأول 2012: مركز توثيق الانتهاكات، منسيون تحت الحصار: تقرير خاص حول حصار مخيم اليرموك في دمشق ومدينة المعصمية في ريف دمشق، سبتمبر / أيلول 2013، ص. 5، متاح على الموقع:

http://www.vdc-sy.info/index.php/en/reports/1379660373#.UwyIOvl_tIU ، ومراسلات مع السكان النازحين ونشطاء حقوق الإنسان في 26 و 27 فبراير / شباط 2014. وقال أحد نشطاء حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية إنه يقدر عدد الذين قتلوا في الهجوم بنحو 250 شخصاً، جميعهم من المدنيين.

⁷ مركز توثيق الانتهاكات، منسيون تحت الحصار: تقرير خاص حول حصار مخيم اليرموك في دمشق ومدينة المعصمية في ريف دمشق، سبتمبر / أيلول 2013، ص 9، متاح على الموقع:
http://www.vdc-sy.info/index.php/en/reports/1379660373#.UwyIOvl_tIU

⁸ وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" تطالب بتوصيل الاحتياجات الإنسانية إلى اليرموك، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، متاح على الموقع:

<http://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/unrwa-demands-humanitarian-access-yarmouk>

⁹ أنظر، منظمة العفو الدولية، قيود متنامية وظروف قاسية: محنّة الذين يفرون من سوريا إلى الأردن (رقم الوثيقة: MDE/6/003/2013)، أكتوبر/تشرين الأول 2013، الصفحات 23-26 حول لبنان وتركيا والعراق ومصر، أنظر الرابط: <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE16/003/2013/en>

¹⁰ "جبهة النصرة لأهل الشام من مجاهدي الشام في ساحات الجهاد" المعروفة باسم "جبهة النصرة"، مرتبطة رسمياً بتنظيم القاعدة". كما أن "داعش"، المعروفة أيضاً على نطاق واسع باسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" كانت مرتبطة بتنظيم القاعدة كذلك. ولكن قيادة القاعدة نأت بنفسها علناً عن "داعش" في فبراير/شباط 2014. للاطلاع على المزيد بشأن هاتين الجماعتين المسلحةتين والانتهاكات التي ارتكبها على أيدي أعضاء "داعش"، أنظر: منظمة العفو الدولية، حكم الخوف: انتهاكات "داعش" في الحجز بشمال سوريا (رقم الوثيقة: MDE 24/063/2013)، ديسمبر/كانون الأول 2013.

¹¹ يشير معظم التقديرات في أواخر فبراير/شباط 2014 إلى أن عدد الذين مكثوا في اليرموك يتراوح بين 17,000 و 20,000 شخص. أنظر: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، العيش تحت الحصار، فبراير/شباط 2014، على الرابط:

<http://www.ohchr.org/Documents/Countries/SY/LivingUnderSiege.pdf>

¹² أنظر صفحة المجموعة على فيس بوك على الرابط:
<https://www.facebook.com/ActGroup.PalSyria>

¹³ "مجموعة العمل من أجل فلسطيني سوريا" (التي تغيّر اسمها فيما بعد ليصبح "الرابطة الفلسطينية لحقوق الإنسان - سوريا")، تقرير يوثق الخسائر الناجمة عن حصار مخيم اليرموك، 9 يناير/كانون الثاني 2014، على الرابط: <https://www.oximity.com/article/Report-documenting-casualties-of-the-s-1>

¹⁴ أنظر الموقع: <http://group194.net/english>

¹⁵ أنظر صفحته على فيس بوك على الرابط:
<https://www.facebook.com/pages/Palestinian-camps-network-news-union/227152164084488>

¹⁶ يبدو أن الهجوم بالبراميل المتفجرة شغل هجوماً مباشراً على المدنيين. فقد قال أحد المتطوعين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - سوريا لمنظمة العفو الدولية إنه كان على علم باثنين آخرين على الأقل كانوا قد توفيا نتيجةً لذلك الهجوم بالبراميل المتفجرة، في حين أن أحد السكان السابقين والناشط في مجال حقوق الإنسان قال للمنظمة إن سبعة أشخاص آخرين قضوا نحبهم فيما بعد متاثرين بجرahهم. أنظر: مجموعة العمل من أجل فلسطيني سوريا، تقرير يومي حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، 16 يناير/كانون الثاني 2014 (باللغة العربية فقط).

¹⁷ منظمة العفو الدولية، "إلى حبي: لن يفرّقا الموت"، 14 فبراير/شباط 2013، متاح على الرابط:
<http://livewire.amnesty.org/2013/02/14/to-my-valentine-death-will-not-part-us>

¹⁸ الحياة، "اليرموك يفتى بأكل القطط"، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2012، أنظر "الرابط": <http://alhayat.com/Details/563259>
وشاهدت منظمة العفو الدولية أفلام فيديو تُظهر رجلاً وهو يقتل القطط ويسلّخها ويأكلها، كما تظهر جلد كلب سُحب من

حاوية قمامه، بافتراض أن الجلد وضع في الحاوية بعد ذبح الكلب وأكل لحمه. وأكد رجال محليون أنه يتم أكل لحم هذين الحيوانين في مخيم اليرموك.

¹⁹ أنظر الصورة المنشورة على تويتر من قبل "المركز الإعلامي السوري الحر" بعنوان "على الحافة، صبي يحاول حلب كلبة في اليرموك لإطعام رضيع يموت جوعاً" على الرابط: pic.twitter.com/iNLqsQsnJ

²⁰ أنظر الفيديو الذي نشرته "فجر بريس" على موقع "يوتيوب"، والذي يُظهر أطفالاً أطلقوا عليهم النار في منطقة خضراء تقع جنوب دمشق، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=q-3bl47_81c

²¹ أنظر الصورة التي نشرها على "فليكر" اتحاد شبكات أخبار اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، على الرابط: <http://www.flickr.com/photos/117091416@N08/12478364094/lightbox>

²² أنظر الرابط: http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/details/detainees/37546#.UwyM-vl_tIU

²³ أنظر الباب الطبي في موقع مركز توثيق الانتهاكات، منسقون تحت الحصار: تقرير خاص حول حصار مخيم اليرموك في دمشق ومدينة /العاصمية في ريف دمشق، سبتمبر/أيلول 2013، ص 11-13، على الرابط: http://www.vdc-sy.info/index.php/en/reports/1379660373#.UwyIOvl_tIU

²⁴ منظمة العفو الدولية، "إلى حبي: لن يفرون الموت"، 14 فبراير/شباط 2013، على الرابط: <http://livewire.amnesty.org/2013/02/14/to-my-valentine-death-will-not-part-us>

²⁵ في مناسبات عدّة في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2014، تحدثت منظمة العفو الدولية مع اثنين من ممثلي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - سوريا ومتطوع مع الجمعية في مشفى فلسطين. ونحن هنا لا ننفّح عن هويته بقصد حمايته.

²⁶ وفقاً للخبر الطبي، فإنه يمكن الكشف عن اليرقان في البول، وليس معرفة أسبابه. وثمة أسباب أخرى لليرقان غير التهاب الكبد A أو E، من قبيل التسمم وأمراض الكبد الأخرى والملاريا. بيد أن هذه الأسباب الأخرى ليست معدية، ولا يُرجح أن تسبب وباء في سوريا. وعادة ما يتم تشخيص التهاب الكبد A و E عن طريق اختبار الجسيمات المضادة في الدم. وفي المراحل المبكرة من هذا المرض، يمكن تحري الفيروس في الغائط وعادة ما يوجّه علاج التهاب الكبد نحو الأعراض، وخاصة الشعور بالإعياء والآلام المفاصل.

²⁷ أنظر موقع مركز توثيق الانتهاكات: <http://www.vdc-sy.info>

²⁸ مجموعة العمل من أجل فلسطيني سوريا، ضحايا التعذيب والاختفاء القسري لللاجئين الفلسطينيين في سوريا، أنظر الرابط: [\(بدون\) ذكر تاريخ النشر](http://www.actionpal.org).

²⁹ أنظر موقع مركز توثيق الانتهاكات: http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/details/martyrs/94769#.UwzLP_mPl0k ومجموعة العمل من أجل فلسطيني سوريا، خالد كان شهيداً، وراغعاً خالد بكراوي (باللغة العربية فقط، بدون ذكر تاريخ النشر).

³⁰ تبادل نشطاء شبكة أخبار مخيم اليرموك وغيرهم من النشطاء ذوي الصلة بمخيم اليرموك الأسماء عبر وسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني.

³¹ بيانات صادرة عن عدد من المنظمات ذات الصلة بمخيم اليرموك، ومن بينها بيان الرابطة الفلسطينية لحقوق الإنسان - سوريا، الصادر في 2 فبراير/شباط 2014.

³² العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 2، 6، 9، و 12.

³³ دراسة أجرتها الصليب الأحمر بعنوان: «القانون الإنساني الدولي العربي: المجلد 1: القواعد»، تحرير: جيه إم هنكارتس وإل-دوزوالد - بيك، 2005.

³⁴ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العربي، القاعدة 1: أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 48، والبروتوكول الثاني، المادة 12(2).

³⁵ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العربي، القاعدة 156، الصفحات: 591-593. أنظر أيضاً نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المواد 8(2) (ب) (ii) و 8(2) (e) (ii) و 8(2) (e) (i) و 8(2) (iv) و 8(2) (iii). أنظر أيضاً المناقشة في دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العربي، ص. 27.

³⁶ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العربي، القاعدة 11، البروتوكول الأول، المادة 51(4).

³⁷ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العربي، القاعدة 12: البروتوكول الأول، المادة 51(4).

³⁸ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العربي، القاعدة 14: البروتوكول الأول، المواد 51(5) (ب) و 57.

³⁹ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العربي، القاعدة 156؛ ص 599-601.

⁴⁰ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العربي، القواعد 15-21.

⁴¹ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العربي، القواعد 22-24.

⁴² دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العربي، القواعد 53-56.

⁴³ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العربي، القاعدتان 109-110.

⁴⁴ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العربي، القاعدة 103.

⁴⁵ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العربي، القاعدة 156، ص. 599-601.

⁴⁶ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7.

⁴⁷ أنظر إحصاءات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، على الرابط:

<http://www.unocha.org/cap/appeals/syria-crisis-humanitarian-response-2014>

إحصاءات مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على الرابط:

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن منظمة العفو الدولية تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي يبيك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة، ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

Mastercard Visa يُرجى تقييده على بطاقة:

رقم

تاريخ الانتهاء

التوقيع

أريد أن
أساعد

يرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).

وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:

Amnesty International, International Secretariat,

Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom



انتزاع الحياة من جوف اليرموك جرائم الحرب ضد المدنيين المحاصرين

ثلاث سنوات مضت على قيام السلطات السورية بالرد بوحشية على الاحتجاجات الشعبية؛ مما أدى إلى اندلاع نزاع داخلي مسلح ما انفكت ناره تستعر، وأصبح ما يربو على ربع مليون شخص يعيشون الآن تحت الحصار في مختلف أنحاء سوريا. من بينهم حوالي 20 ألف في اليرموك. ولقد حصلت منظمة العفو الدولية على معلومات بشأن 194 شخصاً، قيل إن جميعهم مدنيون، لقوا حتفهم - معظمهم من جراء الجوع، وغياب الرعاية الطبية - منذ تشديد القوات الحكومية الحصار على اليرموك في يونيو/تموز 2013.

إن تجويح الحكومة للمدنيين في اليرموك، وقصصها للمرافق الطبية، واعتقال العاملين الطبيين، وغيرها من الانتهاكات، ومن بينها الإخفاء القسري، ربما يصل إلى حد جرائم الحرب.

وندعو منظمة العفو الدولية الحكومة السورية إلى رفع الحصار فوراً عن اليرموك وغيره من المناطق المدنية، والتوقف عن القصف وغيره من الهجمات العشوائية، والهجمات التي تستهدف المدنيين مباشرة، وأن تسمح بوصول المنظمات والوكالات الإنسانية دون قيود. وينبغي على جميع الأطراف احترام دور العاملين الطبيين، والامتناع عن الاعتداء عليهم، وعلى غيرهم من العاملين في المجال الإنساني.

amnesty.org

رقم الوثيقة: MDE 24/008/2014 Arabic
March 2014 مارس/آذار

